

في الضرورات التحوية

تأليف

الدكتور حامد احمد دنيل
المدرس بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٩٧٨

مطبعة عاطف

شارع كلوب بـكـسـاخـانـةـ الـوطـنـ مـتـ ٤٠٢٩٩٢

ادارة / محمد مرسي على

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله عليه أفضضل صلاة وأركى سلام ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على سنته ودعا بدعوه إلى يوم الدين .

وبعده :

فإن الضرورات النحوية من أهم الموضوعات التي كانت وما تزال تشغيل ذهن كل دارس يطرق أبواب النحو العربي .

وربما تساءل - لماذا نشأت - ومتى نشأت - وهل كان أوائل الواضعين للنحو ، أو أوائل الباحثين فيه على حق ، حين أطلقوا على الكثير من كلام العرب لفاظا مثل : خطأ - غلط - شاذ - ضرورة - قليل - مؤول .. إلخ ؟

ومهما يكن فقد اخترت جانبا من الضرورات في النحو لأधيعه في ميزان البحث ، لعلى أصل إلى جواب شاف لما يدور في ذهن الدارس من تساؤلات ، ولعلني أوفق في المستقبل لبحث جانب آخر منها ، فإن بمحاجة واحدا لا يمكن أن يوفيها أو يستوعبها .

والله أسأل أن يوفقني ، فنسنه نستمد العون والقويق .

المؤلف

- دكتور حامد أحمد نيل

القاهرة ١٩٧٨

نشاه الضرورة في النحو

يدور خلاف بين الباحثين حول نشأة النحو ، وأول واضح له ، ولست بصدد تحقيق ذلك الآن ، وإنما أستطيع أن أقول : إن النحو قد أصبح حقيقة واقعة مائة أممًّا عيناً ، وذلك في الفترة الواقعة بين سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (م . ٤٠ هـ) باعتباره أول من نسب إليه وضع النحو ، أو الإذن في وضعه ، أو الإشتراك فيه ، وبين عبد الرحمن بن هرمن (م . ٧٧ هـ) وهي فترة تكاد تقارب من سبعين سنة تقريرًا .

كما يدور خلاف حول النحو ، هل هو عربي ممحض ؟ أو بعبارة أدق ، هل هو ابتكار الذهن العربي ، أو منقول من الأمم الأخرى كاليونان أو الهند ، أو نشأ عربياً ثم بغيره من علوم كالمنطق والفلسفة وغيرهما ؟ .

ومهما يكن فليكل رأى من الثلاثة مؤيدوه ومعارضوه ، وعلى رأس أصحاب الرأى الأول ابن فارس فإنه يقول إن العربية والعروض كانا معروفيين قديماً ، ثم أنت عليهما الأيام ، وفلا في أيدي الناس ، حتى جاء أبو الأسود فجدد العربية ، وجاء الخليل ، فأحيا العروض ^(١) .

وهذا يعني أن العرب عرفوا النحو النظري قديماً ، ثم كان للنحوة وعلى رأسهم أبو الأسود فضل تجديده ، وإحيائه ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما معنى أحاديث العلماء عن سلية العرب اللسانية ، وفطرتهم اللغوية ، وأن ذلك كان المرجع الأول والأخير للنحوة ، ثم أين أحاديثهم عن جهل العرب باصطلاحات النحوة ، وما رواه في ذلك من الأخبار ، وأين قبل كل ذلك وبعده برهان ما يدعيه .. فإذا كان

يريد أن العرب عرفت النحو معرفة عملية تطبيقية، لا أثر فيها للقواعد النظرية، ولا أثر فيها لتلك المصطلحات، ثم بدأت السلانق تفسد، والألسن تتشر، فاحتاج القوم إلى ضوابط نظرية يفرغ إليها الناشرون، فقام من وضعيها الناس، معتمداً في وضعيها على واقع اللغة القديم، فكان عمله بعثاً وتجديداً لها، فذلك أمر معقول ينطبق على النحو كأينطبق على المروض، فإن الخليل لم يبتدع للشعر أو زاناً وألحاناً، لم تكن عملياً فيه، وإن للشاعر أقام قبله، كانوا يقولون الشعر بوسيقاه وألحانه، ولكنه وحده الذي أحيا الواقع العملي بوضعه علينا نظريّاً، استنتاجه منه وأحصاءه، واستقصاءه، ثم جعله وزناً وضابطاً له، ولذلك قيل عنه إنه أول من استخرج المروض^(١).

وإذا كان ما يدعوه ابن فارس صحيحاً، فلماذا لم يشير إلى ذلك أحد إطلاقاً؟ ثم على أي شيء بنى النحو العملي؟ هل بنى على نحو قديم كما أشار إلى ذلك؟ أو بنى على السليقة فقط كما أشار إلى ذلك كثيرون من الباحثين؟ وإذا كان قد بنى على السليقة فعل أي شيء بنيت تلك السليقة؟ .

علموا بأنهم ينسبون إلى أبي الأسود ابتكار النحو، واستنباطه معتمداً على كلام العرب، أو على السليقة فقط، دون الإشارة إلى أنه قام بأحياء علم قديم، أو بعث الحياة في علم أنت عليه يد الأيام.

وأعمل ابن فارس يقصد أنَّ العرب كان لهم في قديم الزمان نحو فهموه، ونسجوا على منواله. وتعودوه في أساليبهم، وطرائق كلامهم، حتى تكونت لديهم السليقة، وأصبحت ملائكة لسانية لديهم، وصار ذلك أمراً يتوارثه الأبناء عن الآباء، فلم يعودوا بحاجة إلى نحو يتعلمونه، فدرس النحو، وأتقى عليه الزمان، ولكنه بقي حياً في السليقة العربية.

(١) انظر النحو العربي / ٢٥ - ٢٦

الموروثة ، دون كتاب مدون ، أو علم منقول ؛ أو مخطوط يسكن الرجوع إليه ، لأنهم قوم أيمون يعتمدون على الحفظ والذاكرة ، وبهذا يكون عمل أبي الأسود ومعاصريه تجديد النحو القديم وابتكارا في نفس الوقت ، لأنهم لم يجدوا اكتابا يرجعون إليها ، وإنما وجدوا في السليقة من جها اعتمدوا عليه ، واستقروا منه على جديدا ، تطور وصارت له نظريات وقواعد وأصطلاحات .

ولكنني أتساءل متى بني النحو القديم ، ومتي نشأ إن كان ما يدعوه ابن فارس صحيحا ؟ أو متى تكونت تلك السليقة اللسانية وعلى أي أساس تكونت إن كان ما يدعوه غير صحيح .

ولفي أرى أن العرب تعودوا أنماطا معينة من التعبير ، أسسها تنظيم اللغة في مراحل تكوينها الأولى ، تعودوا فطريا ، الغرض منه التفرقة بين استعمالات اللغة المختلفة ، توصل للفهم والإدراك ، كما أن أوزان الشعر العربي ، نشأت نشأة فطرية ، قبل أن يضخ الخليل علم للعروض ، وكل ما فعله الخليل أنه استلقى من أشعارهم ضوابط ، تيز كل لون من الشعر عن غيره ، وإن كنت أتساءل أيضا متى نشأ الشعر العربي بهذه الصورة ؟ ولعل الأيام تكشف لنا أو تجيب عن شيء من الأسئلة الحائرة .

يقول الدكتور حسن عون : ما لا شك فيه أن النحو كغيره من سائر العلوم الأخرى ، قد نشأ فنا ، قبل أن يكون علما ، أي أن هذه الطرق الخاصة للأداء في اللغة العربية ، قدم التزمنت بإطراد في تراكيبيها ، وأساليبها ، ومررت عليها أسلفهم ، وتمكنت من طبائعهم ، قبل أن توضع لها قواعد النحو وضع علميا ، وتدرس دراسة مستقلة ، لتعرف وتحتذى ، وإن فتحن أمام نحوين لأن صح هذا التعبير ، نحو في ، و نحو علمي ، أما النحو الفنى فهو جزء من اللغة وعنصر أساسى من عناصر تكوينها ، كلغة مهذبة راقية ، وهو في نشأته في اللغة ، يكاد يكون

فطرياً ، وإن كان الأساس في وجوده هو العقل ، فإن اللغة العربية بعد أن تتجاوز مرحلة الطفولة ، ويبدأ العقل يتصرف فيها ، من حيث الاشتغال والنهج والتصريف ، ثم من حيث التراكيب ، ووضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب ، بالنسبة لادائها للمعنى ، تجد نفسها بحكم مساراتها لظروف المجتمع إلى الإلتزام بعض الضوابط ، لتمييز بعض التراكيب ، ولمعرفة كل لفظ بالنسبة لوقعه من الجملة ، هذه الضوابط في صورتها الأولى ، هي عبارة عن النحو الفنى ، وهو كسائر الفنون يسبق النحو العامى ^(١) ،

ومع ذلك لا تزال الأسئلة الحائرة تطلب الجواب متى نشأ ما أسماه بال نحو الفنى ، وعلى يد من كانت بدايته ، وما أسباب نشأته ؟

وهل يعني أن النحو الفنى هو الذى سمى فيما بعد بالسلبية ؟ أو يعني أن السلبية قد بنيت عليه ؟
وهل يعني أن النحو العلمى هو الذى ظهر على يد أبي الأسود ومعاصريه ، أو يعني أنه قريب من رأى من قال بالسلبية ، مع اختلاف في التعبير وطريقة العرض ، كما أنه قريب بعض الشيء من رأى ابن فارس ، وإن كان في حاجة إلى مزيد من

الإيضاح ، ولكننا يؤكد أن النحو ثبت عربي أصيل ، وعاه العقل العربي من أزمان سعيدة ، منذ المراحل الأولى ، لتنظيم اللغة ، والتفرقة بين استعمالاتها المختلفة ، بوضع ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، تمييزاً بين كل لفظة وأخرى ، طبقاً لمكانها في الجملة ، وموقعها من الكلام ، لإيضاحاً للمعنى ، وتوصلاً للفهم والإفهام ، حتى اختلط العرب بغیرهم واختل توازن هذه الحركات ، فقام أبوالأسود ومعاصروه باستقاء هذه الضوابط ، وتدوينها ، اعتماداً على واقع اللغة الموروثة

لديهم ، وسار النحو بخطى سريعة نحو التكامل والتكامل ، ولا شك ، أنه كان في مبدأ أمره مجرد إثارة مسائل متفرقة حول تفسير آية أو فهم بيت من الشعر لم يجر على المأثور ، أضعف إلى ذلك أنه بعد على أبي الأسود ، اشتغل المولى به ، ومنهم من أصله فارس أو سندى ، ومنهم من اتصل بالسريانيين ، وكان لهؤلاء نحو احتذوا حذوه أحياناً^(١) .

نعم اشتغل المولى به ، ولكن هل يعني هذا أن النحو منقول عنهم أو يعني أنه تأثر بنحوهم ؟

ومهما يكن فهو رأى أحمد أمين ، وإنكل رأيه .

ووهكذا سار النحو في نشأته ومراحله طبقاً لنواهيس النشوء والارتقاء ، فقد بدأ مثل كل كائن حي ، صغيراً ، لذلم يوضع منه في أول الأمر سوى مباحث بجملة ، وقضايا أولية ، غير أنه أخذ يسير نحو التكامل بخطى واسعة ، وذلك لشعور العلماء بالحاجة إليه ، دفعاً لخطر وباء اللحن ، الذي كاد يفسد ملكتهم ، ويقضى على لغتهم^(٢) .

ويحول بينهم وبين تراثهم الأصيل ، وبينهم وبين قرآنهم ، وبينهم وبين شعرهم وحكمهم وأمثالهم ، وما ورثوه من رائع البيان .

وصار النحو ميداناً لكل باحث ، ولكن الفكير كان منصباً على كلام العرب ، ودراسة القرآن الكريم ، وحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فالباحث في كلام العرب ، وتكوين الضوابط ، مبني على كلامهم ، وكان المفروض

(١) أنوار ضحي الإسلام ج ٢ ٢٨٨ - ٢٨٩

(٢) دراسات تطبيقية / ذ

أن يظل كلام العرب هو الفيصل في هذا المضمار ، وأن يكون له من القىادة
والإجلال ما يبيق له قدره ، ويحتفظ له بمكانته ، باعتباره المصدر الأول بل المصدر
الوحيد لتأسيس القواعد ، فهو كتاب السليقة المفتوح أمامهم ، منه تستمد
الضوابط ، وإليه تعود ، ولكن الذى حدث غير ذلك تماما ، فقد طلب النحاة
من العرب أن يتزموا بما وضعوا من قواعد ، وأن يسروا على منهج النحو ،
وطريق النحاة ، ولكن ذلك لم يحدث ؟ فالعرب يتكلمون بالطبع والسليقية ،
لا يعرفون ضوابط ، وكل ما يعرفونه أنهم توارثوا سلبيقة ، عليها وبها يسرون
في أنماط كلامهم . وطرائق تعبيرهم ، ومن هنا بدأت الشقة تتسع ، وبدأ الخلاف
بين النحاة والعرب الخص ، وأخذ النحاة يردون ويرفضون من كلام العرب
ما يخالف قواعدهم فهذا ابن أبي إسحاق (م ١٢٢ هـ) يقول للفرزدق حين سمع منه :

، فلما ألحوا على الفرزدق ، قال : على زواحف نزجيه محاسير : فترك الناس
هذا ورجعوا إلى الأول ،^(٢)

فالفرزدق قد أتى باللفظ المناسب للمعنى ، ولم يحفل بقواعد النحوة لأنها لا يعرف قواعد النحوة ، وإنما ينطق بالطبع والسلبية ، وعلى النحوة أن يقيسوا على كلامه ، وأن يستبطوا من كلامه قواعدهم ، وكان الواجب أن يتلمس النحوة قوله قاعدة ، لا أن يردوا كلامه ، والمعروف أنه قد حفظ ثلاثي اللغة ، وماذا عليهم

لو قالوا إن « منها » مبتدأ ، و « رير » خبر المبتدأ مرفوع بضميمة من ظهوره كسرة الروى ؟ كما قالوا مثل ذلك في غير هذا الموضع ، والمعروف أن كسرة الروى أهمل من حركة الإعراب : ولكن النحاة غالب عليهم جبهم لقواعد ، فوافقوا منهما هذا الموقف ، فلما استجاب لهم ، وغير نظم البيت ، فترك الناس هذا ورجعوا إلى الأول ، وما ذلك إلا لعمق معنى النظم الأول ، دون تنظر لتلك الحركة اللفظية التي تمسك بها النحاة ، وعلى رأسهم عبد الله بن أبي لسحاق .

وتوسيع معنى اللفظ الذي اختاره الفرزدق أول الأمر يبين لماذا ترك الناس تغيير الفرزدق ورجعوا إلى ما جاء على السجية والطبيعة ، فالمادة الأولى « رير » معناها كما في القاموس « الرير » بفتح الراء ، هو الماء يخرج من فم الصبي ، والذي كان شحما في العظام ثم صار ماء أسود رقيقة ، أو النائب من المخ ، كالرير بكسر الراء ، والرار ، وأرار الله مخه : رفقه ،

ومعنى ذلك أن الفرزدق يقصد أنها عجزت عن المشي ، فصارت كالزواحف ، وأن منها قد ذهب ، فلم تعد قادرة على السير ، ولم يعد لها من يدفعها إلى أن تأكل أو تقوى على العمل .

أما معنى الثاني ، وهو : محاسير : فهو : حسرة محسرة ، بضم السين : كشفه ، ومحسر الشيء جسورة : انكشف ، ومحسر البصر يمحسر ^{بكسر السين} جسوراً : كل وانقطع من طول مدى ، وهو حسين ومحسور ، ومحسر الغصن : قشرة . ومحسر البعير : ساقه حتى أعياه كأنه محسرة ومحسر البيت : كنهه ، ومحسر : كضرب وفرح : أعيما كاستمحسر فهو حسين ، فالمادة تدور حول الانكشف والانكشف ، والتعب والإعياء ، وذلك مفهم من قوله : على زواحف ترجى ، أو تزخيها ، فالنظم الأول فيه معنى جديد ، أما منظم الثاني فلا جديد فيه ، ومن هنا أدرك الناس هذا الفرق فاستحسنوا الأول وتمسكون به .

ومن ذلك أيضاً موقف النحاة من قراءة أب عمر و أبي بكر و حمزة والأعمش قوله تعالى « ومن أهل الكتاب من إن تأمهه بقسطنطين يؤده إليك ، بتسكن الهاء من » يؤده ، فقد قال الزجاج « وهذا الإسكان الذي روى عنهم غلط ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ، وإذا لم تجزم ، فلا تسكن في الوصل »^(١)

والغريب أن هذا التسكون الذي قال عنه الزجاج : إنه غلط : لهجة عربية سليمة ، رواها الفقاهة عن العرب ، فهي لهجة عقيل وكلاب ، فالمحاجزيون يدعون هاء الضمير ، وتميم يقترون ، وعقيل وكلاب تسكون فقد روى السكساني أن لغة عقيل وكلاب : اختلاس الحركة في هذه الهاءات ، إذا كانت بعد متحرك ، وتسكون أيضاً^(٢)

ويقول الألوسي : إن بني عقيل وبني كلاب يجوزون تسكون الهاء كما في قول الشاعر : فبت لدى البيت العتيق أريخه ويظواى مشتاقاً له أرقان (تسكون الهاء في له) والذى نقله ابن السراة في الأصول وابن جنى في الخصائص . والمحتب وغيرهما أن تسكون الهاء لغة لازد السراة ، وجعله ابن السراج من قبيل الضرورة عندهم ، قال : وقد جاء في الشعر حذف الواو ، والياء الواائدتين في الوصل ، مع الحركة كا هي في الوقف سواء ، قال رجل من أزد السراة :

فظللت لدى البيت العتيق أخيلاه^(٣)

ولم يقتصر الأمر على تحضيره شعراء العصر الإسلامي ، أو رواة اللغة ، أو رواة القراءات ، بل تحضيره إلى شعراء العصر الجاهلي ، يقول عيسى بن عمر (م ١٣٧)^(٤)

(١) التطور اللغوي التاريخي / ٨٥ .

(٢) انظر البحر ج ٤٩٩ والتطور اللغوي ٨٥ دراسات في فقه اللغة / ٨١

(٣) الضرائر / ٨٢ وانظر المحتب ج ١ / ٢٤٤

أَسْمَاءُ الْمَارِعَةِ حِينَ قَالَ :

فبتـ كـانـيـ سـاـورـتـيـ ضـئـيلـةـ منـ الرـقـشـ فـيـ أـنـيـابـهـ السـمـ نـاقـعـ
وـكـانـ وـجـهـ أـنـ يـكـونـ السـمـ نـاقـماـ،^(١)

مع أن الفرق كبير في المعنى بين التنصب والرفع ، فإن نصب «ناقاً» في أنيابها للسم «ناقاً» يعطى جملة تامة ، ولكن لا معنى لها ، إلا عن طريق الحال ، وأي معنى لقولك «في أنيابها السم» ، أما الرفع فواضح .

ومن ذلك أيضاً أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحاق ، فقال له :
كيف تنشد قول ذي الرمة :

وَعِنْسَانٌ قَالَ اللَّهُ كَوْنَا فِي كَاتِنَةٍ فَعُولَانٌ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَرْ
فَقَالَ الْفَرْزَدْقُ : كَذَا أَنْشَدَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، مَا كَانَ عَلَيْكَ
لَوْ قُلْتَ : فَعُولَانٌ : فَقَالَ الْفَرْزَدْقُ . لَوْ شَئْتَ أَنْ أَسْبِحَ لِسْبِحَتٍ ، وَنَهْضَ فَلِمْ يَعْرَفُ
أَحَدٌ مِنَ الْمَجْلِسِ مَا أَرَادَ ، (٢)

والذى يبدو لي أن الفرزدق يعتبر الشعر سليقة أولاً ، ومعانى تجوب في نفس الشاعر ثانيةً ، فليس لإنسان أن يفرض على شاعر أن يقول كذا ، أو يترك كذا ، كما أن قائل الشعر عربي لكلامه قد است وإجلال ، على النحوى أن يتبع كلامه ، وليس عليه أن يخضع لسلطان النحاة .

ويعلق ابن الأعرابي بقوله : فلن قال : فعولان : جمهله نعتاً للعيمين ، وجعلت
ـ ، كانتا ، مكتفيا ، لا يحتاج إلى فعل فيكون مثل قوله للشئ تهدحه ، قال الله :
ـ سكن فكان ، ومن قال : فعوان ، نصبه من مكانين ، أى فـ كانتا فعولان ، أو عن

٣٦ / طبقات الزيدى (١)

(٢) مجالس العلماء / ٨٥ وانظر الإقتراح /

طريق القطع من طريق التسام ، كونا فـكانتا ، تم الكلام ، فقطع بعد ذلك ،^(١)
فالمعنى الذى قال الشاعر ، وارتضاه الفرزدق ، هو « رعينان فمولان بالآلياب
ما تفعل الخر ، قال الله : كونا فـكانتا ، أى هذه صفتهمما قد خلقهمما الله ، أو هكذا
خلقنا ، أما المعنى على نصب « فرعولين » فهو أن الله خلقهمما أولا ، ثم قال كونا
فكانتا فـعولين » وشتان بين المعنىين .

واستمر الحال على ذلك ، النجاة يعرضون قواعدهم ، والعرب يتـكلـمون على
سليقـهم ، لا يأبهـون بـقواعدـالـنجـاة ، حتى لـأنـالـفرـزـدقـجيـنـيـاـأشـدـ :

إـلـيـكـأـمـيرـالـمـؤـمـنـيـنـ رـمـتـبـنـاـ هـمـومـالـمـنـ وـاهـمـوـ جـلـالـمـعـسـفـ
وـعـضـ زـمـانـ يـاـبـنـ مـرـوانـ لـمـ يـدـعـ منـالـمـالـ إـلـاـ مـسـحـتـاـ أوـ مجـافـ

قال له عبد الله بن أبي إسحاق : علام رفعت « مجـافـ » فقال له الفرزدق : على
ما يـسوـؤـكـ وـيـنـوـؤـكـ عـلـىـ أـقـوـلـ وـعـلـيـكـ أـنـ تـعـرـبـواـ ، وـلـمـ اـشـتـدـ بـيـنـهـمـ الـصـرـاعـ ،
هـجـاهـ الفـرـزـدقـ بـقـوـلـهـ :

فـلـوـ كـانـ عـبـدـالـلـهـ مـوـلـيـ هـجـوـتـهـ وـلـكـنـ عـبـدـالـلـهـ مـوـلـيـ مـوـالـيـاـ
فـقـالـ عـبـدـالـلـهـ عـذـرـهـ شـرـ مـنـ ذـنـبـهـ ، فـقـدـ أـخـطـأـ أـيـضاـ ، وـالـصـوـابـ مـوـلـيـ مـوـالـ .
وـهـذـاـ يـدـلـ عـلـىـ مـدـىـ اـعـتـزاـزـ الـعـرـبـ الـخـاصـ بـكـلـامـهـ ، وـمـدـىـ تـمـسـكـ الـنجـاةـ
بـقـوـاعـدـهـ الـتـيـ وـضـعـوـهـ ، وـبـلـغـ الـإـعـتـزاـزـ بـتـلـكـ الـقـوـاعـدـ حـدـ التـنـطـيـعـةـ وـالـرـدـ ،
وـالـنـخـلـيـطـ ، حـتـىـ رـأـيـنـاـ مـنـ يـؤـنـفـ فـيـ أـغـلـاطـ الـعـرـبـ ، فـقـدـ حـقـدـ اـبـنـ جـنـيـ بـاـبـاـ فـيـ
الـخـاصـائـصـ سـمـاءـ :

باب في أغلاط العرب

روى فيه عن أبي علي قوله « إنـا دـخـلـ هـذـاـ الـنـجـوـ فـيـ كـلـامـهـ ، لـأـنـهـ لـيـسـ
لـهـمـ أـصـوـلـ يـرـاجـعـهـنـاـ ، وـلـأـقـوـانـيـنـ يـعـتـصـمـونـ بـهـاـ ، وـلـأـنـاـ تـمـمـ بـهـ طـبـاعـهـ عـلـىـ

ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد ،^(١) .
ويقول الألوسي « العرب قد غلطوا في كلمات أوردوها في شعرهم »^(٢) .
ولأنه أنسالم على أي أساس بني النحوة قواعدتهم ، ووضموها أصولهم ؟ أليس
كلام العرب هو الأصل ؟ .

وكما خطأ النحوة العرب ، خطئوا رواة القراءات أيضاً ، ووصفوه بالجمل ،
وعدم الدراية بقواعد النحو .

ولعل السبب في ذلك هو أن النحوة ، قد اتبعوا في وضعهم للنحو ، منهجاً
غريباً ، هو دراسة جميع اللهجات العربية في نحو واحد ، والإعتماد على بعض
اللهجات . وإهدار بعضاً الآخر .

فكل ما نعلم هو أن علماء اللغة حين أرادوا أن يدونوها عدوا إلىأخذ
أكثرها من القبائل الست الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية ، وهي (تميم ،
وقيس عيلان ، وهذيل ، وطيء ، وأسد ، وكذاته) وأخذوا قليلاً من لغات
القبائل الفصيحة ، الغريبة من تلك ، وفي القرآن لغات شتى أكثرها من قلب الجزيرة
وبعضاً مما أحاط بالقلب ، ولغات هؤلاء جميعاً ، تختلف فيما بينها قليلاً أو كثيراً
كما قد تختلف عن باقي القبائل الكثيرة ، التي لم يأخذوا عنها ، وكان لهذا الإختلاف
أثر الواضح بعد ذلك ، في النحو وفي قواعده ، فقد جاء النحوة ، فيرارا في غبار
اللغويين ، وافتزعوا القواعد مما جمعه هؤلاء . فلما تآثرت قواعد مضطربة فااصرة ؟
لاتتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن بعض القبائل دون بعض ، فإذا استق卜روا
القواعد من تلك اللغات المختلفة ، المقصورة على هذه القبائل القليلة ، صدموا بأمثلة
تناقض أحكامهم (لما بين هذه القبائل من التباين حيناً ، ولما بينها وبين سواها)

(١) الخصائص ج ٣ / ٢٧٣ وانظر المزهر ج ٢ / ٤٩٤ والضرائر / ٤٦

(٢) الضرائر / ٤٢ .

حيينا آخر ، فلا يجدون بدا أن يتأنلوها ، أو يصفوها بالقلة ، أو بالشذوذ ، أو بالسماع ، أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم - بغير جور - على أنها منها لا يصح القياس عليه ، مهملين التحديد الدقيق للمراد من كل لُّمْس ،^(١)

ولو اعتمد النحوة في وضع قد اعدهم على جميع اللهجات ، لاختفى ما وجد في النحو من بابلة واضطراب ، واختفى ما وصف بالخطأ والغلط أو بالشذوذ أو بالضرورة ، أو بالقلة أو السكينة ، كما اختفى ما شاع في النحو من تأويلات لا يقبلها العقل ، ولا يقبلها المعنى ، فما يعد شاداً أو ضرورة ، أو خطأً أو ما شابه ذلك من أسماء ، قد يكون لهجة عربية سليمة ، لبت النحوة يعرفون ذلك ، واستأدرى لماذا سلكوا تلك الطريق ، واتبعوا هـذا المنهج ؟ ولماذاتبعوا اللغوين في مسلـكـهم ؟

«فما الفكرة المنطقية التي حدت باللغويين إلى تحصيص هذه القبائل ، دون غيرها ، وشووها مع القرآن والحديث ، وما سموه لغة قريش ، في دراسة واحدة غير متوجانسة ، تفرض القواعد على اللهجات ، فما وافقها منها قبل ، وما لم يوافقها كان شاداً أو سمعياً ، لا يقاد عليه أو نحو ذلك»^(٢)

ومهما يكن منهج النحوة الذي سـلـكـوه ، فإنه قد فتح الباب على مصراعيه لوضع كلام العرب موضع المقد والمجوم ، كما أوجد حاجزاً كبيراً بين النحو ، وبين كلام العرب .

«ما جعلنا نخس داماً بفجوة في معلومانا ، عن اللغة العربية ، وبعجز عن فهم بعض النصوص العربية ، التي وردت عفرا ثنايا السكتب ، والتي علّمها علماء

(١) اللغة والنحو بين القديم وال الحديث / ٥٨ - ٥٩ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية / ٧٩ .

اللغة بما يسمونه بالشذوذ ، وما كان يملاً هذه الفجوة ، ولا يوضح تلك الأمثلة الشاذة - كما يسمونها - إلا معرفتنا بذلك اللهجات العربية الأخرى ، وبمن هنا نلمسكم أتعينا هؤلاء العلماء ، وأضاعوا علينا من الفوائد ، وإن لم يكن ذلك عن قصد و اختيار ، ولو أنهم نقلوا إلينا سائر اللهجات العربية الأخرى ، لراحوا التحاجة ، وأراحونا من تلك التأويلات البعيدة وذلك التخريج البعيد ،^(١)

لو فعلوا ذلك لكان استقراء كلام العرب سليما ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فقد تبع علماء التجوه علماء اللغة ، وساروا وراءهم في نفس الطريق ، فلم يتم التحاجة الأقدمون باللغات الخاصة الإهتمام السكاني ، واللغات الخاصة هي ما ندعوه في عصرنا باللهجات وكان عليهم أن يفيدوا منها ، لتوفر الناحية التاريخية في بحثهم اللغوي ،^(٢)

وليختفق من فلموش التجوه ما ابتدعه التحاجة من مفاهيم ليس لها من واقع تصيب ، وليختفق ما وجد في التجوه من آراء كثيرة ، ومنذهب شهيء ، وجدل عقيم والغريب أن تلك المفاهيم غير واضحة المعالم ، فليس هناك صابط يحدد المكتبة ، وليس هناك صابط يحدد الشاذ والقياسى ، والضرورة وغير الضرورة ، وكثيراً ما رأينا الشاذ عند طائفه قياسياً عنه أخرى ، كما وجدنا ما يسمى بالضرورة قياسياً مستساغاً عند أخرى .

فالشاذ كما في القاموس ، شذ يشد (بضم الشين وكسرها) شذا وشذوذ : ندر عن الجمور ، وشذ هو كده لاغيره ، وشذذه ، وأشذه ، والشذاذ : القلال ، والذين لم يكونوا في حيهم ومتاز لهم ، والشذان (بكسر الشين) : السدر ، وبالفتح و "نسم" : ما تفرق من الخصى وغيره . . . وأشذ : جاء يقول شاذ ، وأشذ لشيء تحجا وأقسامه .

(١) اللغة والتنمية ٤٤ / ٣٧

(٢) التطور اللغوي تاريخي ٨٥ / ٣٧

ومعنى هذا أن المادة تدور حول الندرة والقلة ، والبعد عن المذازل وليس المراد منه عند النحاة القليل ، كما أعتقد ، بل المراد منه : مالا يجوز القياس عليه من كلام العرب ، أو بعبارة أخرى يسمع ولا يقاس عليه ، أو يوقف منه على مسامع فقط ، وهو بهذا المفهوم يقع في الشعر كما يقع في النثر.

أما الضرورة فهى كا فى القاموس ، الضرر بالفتح ويضم حذف النفع . . .
والاضطرار : الاحتياج إلى الشيء ، واضطرره إليه : أحوجه وألهاته
فاضطر (بضم الطاء) . . . الضرورة : الحاجة فهى تدور حول الضرر ،
والاحتياج ، والمراد عند النحاة كائناً اعتقد هو : ما أحوال الشاعر ، ولكن
مضمون كلام سيبويه يوحى بأنها : ما خالفت القسوأ عد ووقعت في الشعر
يقول : ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا تذكر
علامة إضمار الأول ، حتى لا تخرج من لفظ الإعمال في الأول ، ومن حال
بناء الاسم عليه ، وتشغله بغير الأول حتى يتمتع من أن يكون يعمل فيه ،^(١)

ويقول أيضاً : ولماذا يزيد الفعل على الاسم ، قلت : زيد ضربته ،
فلزمته الهاء ، وإنما تزيد بغير ذلك : مبني عليه الفعل ، أنه في موضع « منطلق »
إذا قلت : عبد الله منطلق . . . وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم ، معملاً
في المضمر ، وشغله به ، ولو لا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء ،^(٢) .

ثم يقول : ولكنني قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال
أبو النجم العجي : قد أصبحت أم الحيار تدعى

على ذنباك لم أصنع

فهذا ضعيف ، وهو منزلته في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت ،
ولا يدخل به ترك إظهار الهاء . وكانه قال : كله غير مصنوع وقال أمرؤ القيس :

(١) الكتاب ج ١ / ٤٣ . (٢) الكتاب ج ١ / ٤١ - ٤٢ .

(م ٢ - الضرورات التحووية)

فأقبلت زحفا على الركتين
فثوب نسيت وثوب أجر

وقال المهر بن تولب : في يوم علينا ويوم لنا
ويوم نساء ويوم نسر
يريد نساء فيه ، ونسر ، وزعموا أن بعض العرب يقول « شهر ثرى
وشهر ثرى ، وشهر هرعى »

يريد ثرى فيه ، وقال : ثلاثة كلهم قتلت عمدا
فآخرى الله رابعة تعود

فهذا ضعيف ، والوجه الاكثر الاعرف النصب ، وإنما شبهوه بقولهم الذى
رأيت فلان ، حين لم يذكروا الماء ، وهو فى هذا أحسن ، لأن رأيت تمام
الاسم، وبه يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله ، حيث كان بهنزة اسم
واحد ^(١) .

فالضرورة عنده مجرد وقوع شيء يخالف القواعد فى الشعر ولو كان
ل الشاعر عنه مندوحة ، أو لو كان فى مكتبة الشاعر أن يضع ما يوافق القاعدة
دون إخلال بوزن البيت ، وإذا وقعت الضرورة فى الكلام ، كان الكلام
ضعيفاً أو غير مقبول ، حيث يقول « ولا يحسن فى الكلام » وحيث يقول
« وهو ضعيف فى الكلام » وكلامه هنا هو ما كان يعبر عنه المعتقدون من
الحياة بالغلط والخطأ ، وما شابه ذلك من ألفاظ تدل على رفض الكلام
وعدم قبوله ، والتعبير ان قريان ، أما المتحدثون فالكلام عندهم شاذ .

ويقول أيضاً فى باب ما يحتصل الكلام « وقال مالك بن خريم الهمزاني :
فإن يك غنا أو سمينا فإنتي سأجعل عيليه لنفسه مقنعا

ويقول الأعلم : أراد : « لنفسي » فمحذف الياء ضرورة في الوصل تشبها بها في الوقف ^(١) .

ويقول سيبويه : وقال أيضا « في مثل نفسه مقتضا » وقال الشجاعي :
له زجل كأنه صوت حاد . . . إذا طلب الوسيقة أو زمير
قال الأعلم : أراد : كأنه : محذف الواو ضرورة ^(٢) والضرورة في هذه
المرة ليس للشاعر عنها مندوحة ، لأن الشاعر لو أشبع الماء في « لنفسه »
وفي « كأنه » لانكسر وزن اليتين ، فالشاعر يحتاج إلى الضرورة ، لا مناص .

أنواع الضرورة

والضرورة عنده نوعان : ضرورة فقط ، أو ضرورة مقبولة أو سهلة ومنها
تلك الشواهد السابقة .

وضرورة قبيحة ومنها قول عمر بن أبي ربيعة :
صددت فأطحنت الصدود وقلما

وحجال على طول الصدود يذوم

يقول سيبويه : وإنما الكلام فلما يذوم وصال ^(٣) .

ويقول أيضا « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم » ^(٤) .
ويوضح الأعلم ذلك بقوله « أراد : وقلما يذوم وصال » فقدم وأخر مضطراً ،
لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم
في الكلام إلا أن يبدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه ^(٥) .

ثم يقول « وفيه تقدير آخر ، وهو : أن يرتفع بفعل مضمر ، يدل عليه
الظاهر ، فكأنه قال : وقلما يذوم وصال يذوم : وهذا أسهل في الضرورة ،

(١) السكتاب والهامش ج ١٠، ١١ /

(٢) نفسه ج ١١، ١٠ / (٣) السكتاب ج ١ / ١٢ (٤) نفسه

والأول أوضح معنى ، وإن كان أبعد في اللفظ ؛ لأن « قلها » موضوعة للفعل خاصة ، بمنزلة « ربها » فلا يليها الاسم البة^(١) .

وذلك لأن الفاعل عند سيبويه ومن تبعه من البصريين لا يجوز أن يتقدم على فعله ، وقد عبرا بن جن عن رأيهم أصدق تعبير يقوله « فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه^(٢) .

والسر في أن الضرورة في هذا البيت قبيحة يرجع إلى أن « قلها » يجب أن يليها الفعل ، ولا يجوز أن تليها جملة اسمية ، فإذاً أعتبر الفعل واليالها تقديراً على اعتبار « وصال » فاعلاً مقدماً ، كان في ذلك ضرورة قبيحة لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ، وإذاً اعتبر « وصال » فاعلاً محنوفاً كان في ذلك ضرورة حذف الفعل بعدها ، لأنه لا يجوز حذفه ، كما أن مجرد وجود الاسم بعدها ضرورة ، فالبيت خارج عن القياس على كل حال ، ويوضح ذلك قول ابن هشام « والصواب أنه فاعل بيوم محنوفاً مفسراً بالذكر ، وجعل وجه الضرورة ، أن حقها أن يليها الفعل صريحاً ، والشاعر أولها فعلاً مقدراً^(٣) .

وقد ذهب فريق من النحاة إلى أن الضرورة هي مما وقع في الشعر وليس الشاعر عنه مذوحة .

ويتبين الفرق بين المذهبين بأن الشاعر إذا كانت عنده مذوحة لأن يتخلص من الضرورة ولم يفعل ، فهي عند سيبويه ضرورة ، وعند

(١) نفسه .

(٢) الحصاص ٢ / ٢٨٥

(٣) المغني ٢ / ٧ ، ١٣٢

غيره لا تخلو من أمرین إما أن تقبل وتصير قاعدة لا غبار عليها وإما أن تسمی شاذة لا ضرورة .

وعلى كلام المذهبين هي خاصة بالشعر ، فإن وقعت في النثر ، كانت شاذة .

وهذا هو الفرق بين الشاذ والضرورة ، فالشاذ ما خالف القواعد في شعر أو نثر ، فإذا وقع في الكلام غير العربي كان غلطاً أو خطأ أو لحناً ، وقد لحنوا كثيراً من المحدثين .

أما الضرورة فهي ما خالف القواعد في شعر فقط ، فإذا وقعت في الكلام غير العربي ففيها خلاف ، حيث أجاز بعضهم القياس على الضرورة في الشعر فقط كما وردت في الشعر فقط ، ومنع بعضهم القياس عليها ، وأحياناً يطلقون على ما خالف القواعد في النثر ضرورة .

والذى أراه أن كلام العرب كلهم يجوز القياس عليه ، ويجب أن يحترف من قاموس التحوّل ما أسماه التحاة بالشاذ أو الضرورة ولا داعي لنلحين المحدثين ، أليس ما قالوه قياساً على كلام عربي صحيح ثابت بالرواية عن الثقات ؟

ولعل الشاذ والضرورة ، تطور طبيعي ، لما عرف عن قدماء النحاة بالخطأ والغلط ، أو هو تدرج طبيعي لتلك المصطلحات التي كانت شائعة على ألسنة المتقدمين من النحاة ، ثم عدل عنها المحدثون وبعض من المتقدمين إلى ما سمي شاذًا أو ضرورة ، وقد اشتهر شیوع هذه المفاهيم ، واتسعت بفوئتها بعد ظهور المدارس النحوية المختلفة ، فقد كانت تلك المدارس على خلاف ، وخصوصاً مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، فقد كان بينهما خلاف كبير في النهج العلوي من ناحية ، والصراع المذهبي من ناحية أخرى ، فالبعض يرون

كانوا يرون وضع قواعد عامة ، بناء على الأكثـر وإهـدار الأقل ، فـهم أرادـوا أن يـنظمـوا الـلـغـة ، ولو يـاهـدارـبعـضـهـما ، وـتـشـيـاـ معـغـرـضـهـم ، خـطـشـوا الـعـرب إـذـاـلمـيـتمـشـواـ معـقـوـاعـدـهـم ، فـأـمـاـ الـكـوـفـيـون ، فـاحـتـرـمـواـ كـلـ ماـ وـرـدـ وأـجـازـواـ لـلـنـاسـ أـنـ يـسـتـعـالـهـمـ ، ولوـ كـانـ لـاـ يـنـطـقـ عـلـىـ القـوـاعـدـ الـعـامـةـ ، بـلـ جـعـلـواـ الشـذـوذـ أـسـاسـاـ لـقـاعـدـةـ عـامـةـ ، وـكـانـ هـاتـانـ النـزـعـاتـانـ ، فـي الـبـصـرةـ فـيـ أـيـامـهـاـ الـأـولـىـ ، فـهـمـ يـقـولـونـ : إـنـ اـبـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ وـتـلـيمـيـذـهـ عـيـسىـ اـبـنـ عـمـرـ ، كـانـ أـشـدـ مـيـلاـ لـلـقـيـاسـ ، وـكـانـ لـاـ يـأـبـهـانـ بـالـشـرـاـذـ ، وـكـانـ لـاـ يـتـحـرجـانـ مـنـ تـخـطـئـةـ الـعـربـ ، وـكـانـ أـبـوـ عـمـرـ وـبـنـ الـعـلـاءـ ، وـتـلـيمـيـذـهـ يـونـسـ بـنـ حـيـبـ ، عـلـىـ عـكـسـهـماـ ، يـعـظـمـانـ قـوـلـ الـعـربـ ، وـيـتـحـرجـانـ مـنـ تـخـطـئـةـهـمـ ، فـغـلـبـتـ التـزـعـةـ الـأـولـىـ ، عـلـىـ مـنـ جـاءـ بـعـدـمـ الـبـصـرـيـينـ ، وـغـلـبـتـ التـزـعـةـ الـثـانـيـةـ ، عـلـىـ مـنـ آتـيـ بـعـدـ مـنـ الـكـوـفـيـينـ ، وـلـاـ سـيـماـ الـكـسـائـيـ »^(١) .

وبـهـابـ الـخـلـافـ فـيـ الـمـنـهـجـ الـعـلـمـيـ ، وـالـصـرـاعـ الـمـنـهـيـ ، كـانـ هـنـاكـ الـحـرـصـ كـلـ الـحـرـصـ عـلـىـ التـقـرـبـ مـنـ الـحـكـامـ ، وـالـحـظـوةـ لـدـيهـمـ ، فـالـعـرـفـ أـنـهـ «ـ لـمـاـ قـرـبـ الـعـبـاسـيـيـنـ الـكـسـائـيـ وـتـلـامـيـذـهـ ، وـخـصـرـهـمـ بـتـرـيـةـ أـلـاـدـهـمـ ، وـإـغـدـاقـ عـلـيـهـمـ ، إـذـ كـانـ أـهـلـ الـكـوـفـهـ بـالـجـمـلةـ أـخـاصـ لـهـمـ ، وـأـحـسـنـ سـيـاسـتـهـ مـعـهـمـ ، وـعـلـىـ الـعـكـسـ مـنـ أـهـلـ الـبـصـرـةـ ، اـجـتـهـدـ الـمـقـرـبـوـنـ فـيـ الـتـكـلـكـ بـدـنـيـاهـمـ الـتـىـ نـالـهـاـ وـوـقـفـوـاـ بـالـمـرـصادـ لـلـبـصـرـيـيـنـ الـذـيـنـ يـفـرـقـوـنـهـمـ عـلـمـاـ ، خـالـلـوـاـ بـيـنـهـمـ وـبـيـنـ الـتـجـاجـ الـمـادـيـ ، وـالـمـعـنـوـيـ ، بـكـلـ مـاـ يـسـتـطـيـعـونـ مـنـ قـوـةـ وـلـاـ تـسـتـغـرـبـنـ أـنـ تـكـونـ الـمـحـدـةـ وـالـعـصـبـيـةـ أـظـهـرـ عـلـىـ الـكـوـفـيـيـنـ ، وـحـبـ الـغـلـبةـ عـنـهـمـ أـشـدـ . . فـهـمـ عـنـ دـنـيـاهـمـ وـجـاهـهـمـ يـدـافـعـونـ ، إـذـ عـلـمـوـاـ عـلـمـ الـيـقـيـنـ أـنـ عـلـمـهـمـ لـزـامـ عـلـمـ الـبـصـرـيـيـنـ قـلـيلـ »^(٢) .

(١) انظر صحي الإسلام ج ٢ / ٢٩٤

(٢) في أصول النحو / ١٧٧

وكان هذا هو السبب في إهدار جانب كبير من اللغة مع تفاوت في درجة الإهدار ، فالبعض يون أكثر رمياً للسموع والكتوفيون أقل ، وهذا الرمي هو ما يسمى بالخطأ والغلط . ثم الشاذ والضرورة ، ثم القليل ، ثم بعد ذلك فتح ما يسمى بباب التأويل على مصراعيه ، ليدخل فيه أو ليعاول أن يدخل فيه كل نص لا ترضي عنه القواعد ، أو لا يحظى بالقبول من النحاة.

يقول عباس حسن « و كان القاعدة هي الأصل ، والكلام العربي هو الفرع فإن أعزهم التأويل والتجلل ، أسعفهم الحكم بالقلة أو التدور ، أو الشذوذ ، أو ما شاءوا من أسماء كهذه ، يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم ، و يعجبني في هذا ما قاله العاكبri :

كيف نجعل مما وضعه النحاة للتقرير والتعليم ، مما لا أصل له ولا ثبات
حججه على لسان العرب الفصحاء ، هذا لا يكون ، ولا يتحقق به إلا جاهل »^(١)

ولكن ذلك هو الذي كان ، الأمر الذي دفع كثيرين من الدارسين إلى تضرر قواعد النحو ، والثورة عليها في كثير من الأحيان قد ياماً وحديثاً
قال يحيى بن المبارك اليزيدي في السكسائي وأصحابه :

كنا نقيس النحو فيها مضى على لسان العرب الأول
فإما أقوام يقيسوه على لغى أشياخ قطريل
فعلمهم يعمل في تفضي ما به يصاب الحق لا يأتلى
إن السكسائي وأصحابه يرقون في النحو الى أسفل^(٢)

(١) اللغة والنحو بين القديم وال الحديث / ٩٢

(٢) معجم الأدباء - ٣١٠ / ٢٠

وسوف نأتي بخاتمة من الضرورات النحوية لمناقشتها بعين النصافة، دون ميل أو تحيز لرأي هذا أو ذاك، وسوف نبين وجه الصواب فيها معتمدين على السباع فقط، هذا السباع الذي أهله النحاة، وضربوا به عرض الحاط، وقدموا عليه ما وضعوا من قواعد، تلك القواعد التي كان يجب أن تعتمد على كلام العرب، لو سارت الأمور كما يجب، أولوا التزمانا بالقياس على كلامهم، لأن المفروض أننا نحاكي كلامهم، ونحرى ورائهم في مضمار واحد.

فالقياس هو محاكاة كلام العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفرعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك، والقياس بهذا المعنى واضح الغاية، سهل الفهم، يغنينا عن التفصيل، والتشعب، والانتواء، والتعقييد، الذي سلكه كثير من القدامى، والمحديثين، وتحروا بسببه أبوابا من المشكلات، تسد العقل، وترهق الفكر^(١).

ومع سهولة القياس ووضوحه بهذه الصورة، نرى النحاة قد دخلوا به في متأهات الجدل والسفطه، وأغربوا أنفسهم استعملوا القياس، في غير المسنوع من الخيال والمخترع، مما لا يمت إلى واقع اللغة، من قريب أو بعيد، وما يبعد بالدارس عن غايته من الدرس والتحصيل.

يقول أحمد أمين « وأما القياس الذي اخترع منه النحويون كليات القواعد، وكان له أثر كبير في اللغة، فأخشى أن تكون لغتنا التي نستعملها اليوم وقبل اليوم، هي وليدة النحو، واللغة، معاً، وليس وليدة اللغة وحدها، فاللغة لا تخضع لقياس مطرد »^(٢).

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث / ٢٨

(٢) ضحي الإسلام / ٢٨٠، ٢٨١

وكيف تخضع لقياس مطرد ، وهي لغة قبائل متعددة ، وليس لها
قبيلة واحدة ، حتى إذا كانت لغة قبيلة واحدة لما أمكن اتحاد لغتها تحت لهجة
واحدة ، ثم هناك التطور اللساني للغات بجانب العوامل النفسية ، وعوامل
الزمان والمكان .

وأظن أن عمرو بن العاص حين وقف موقفاً ليس أهلاً له أمام سيدنا
علي كرم الله وجهه صاح قائلًا « مكره أخاك لا بطل » .

موقف صعب ، أتى فيه اللفظ على غير المألوف أو غير السكير ولكنه
مع ذلك ليس غلطًا ؛ لأنّه وافق لهجه من لهجات العرب .

• • •

من الضرورات النحوية

(١)

تحريك أول الساكنتين بالكسرة

المعروف أن التقاء الساكنتين من نوع إلا في حالات خاصة نحو قوله تعالى:
« وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » وذلك إذا كان ثانيةهما
معدعاً الخ .

إذا التقى ساكنان وجب التخلص من أحدهما ، وذلك بتحريك أولهما
بالفتح أو بالضم أو بالكسر ، ولكل منها موضع خاصة به ، أو بحذف
أولهما ، أو ثانيةهما ولكل منها حديث في بابه .

والذي يعني الآن هو لون من ألوان الضرورات ، المترتبة على التخلص
من التقاء الساكنتين ، وذلك أن العلم الموصوف بابن اختص بحذف النون
الساكنة ، وامتنع تحريكها بالكسرة ؛ لأن الصفة والموصوف كالكلمة
الواحدة ، ولا يوجد في اللغة تنوين في وسط الكلمة الواحدة ، فكذلك

يمتنع التنوين فيما يشبه الكلمة الواحدة ، ولأنه لو بقى لحرك بالكسرة ، فيؤدي ذلك إلى وجود « نون » وكسرة ، في وسط ما يشبه الكلمة الواحدة .

يقول سيبويه « ألا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد الله ، ويقولون : هذه هند بنت عبد الله ، فيمن صرف ، فتركت التنوين هنا : لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد ، لما كثُر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن ، وأما من قال : يازيدُ بنَ (بضم زيد) فإنه إنما قال : هذا زين بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسمَاً واحداً ، وحذف التنوين ، لأنَّه لا ينجزم حرفان^(١) » .

ومعنى كلامه أنه لا يجوز تحريك أول الساكنين ، لأن الصفة والموصوف والحال هذه بمنزلة اسم واحد ، ثم يضيف أن ذلك كثير في كلامهم ، والكثير تخفيفه ، ثم يقيس على ذلك جعل المنادي تابعاً لابن في باب النداء ، حيث يجوز فتح المنادي اتباعاً لفتحة ابن ، ثم يقول : وأما من ضم المنادي فقد بنى كلامه على أن حذف تنوين الموصوف بابن ، إنما كان لا لقاء الساكنين وليس لكونهما كالكلمة الواحدة ، لأنه لو اعتبر أنهما كالكلمة الواحدة لوجب الإتباع وامتنع الضم ، ولعله بذلك يشير إلى رأى آخر أو لعله يريد أن يرجح الإتباع في المنادي .

ويقول ابن يعيش : « قد جروا على هذه القاعدة في غير النداء أيضاً ، لا فرق بين النداء ، وغير النداء ، في هذا الحكم ، وذلك أنه لما كثُر إجراء « ابن » صفة على ما قبله من الأعلام ، إذا كان مضافاً إلى علم ، أو ما يجري بجرى الأعلام ، من السكري ، والألقاب ، نحو : زيد بن عمرو ، وأبي بكر بن قاسم ، وسعيد بن بطة ، وعبد الله بن الدمينة ، فلما كان « ابن » لا ينفك من أن يكون مضافاً إلى « أب أو أم » وكثير استعماله ، استجازوا فيه من

التخفيف ، ما لم يستجيزوه مع غيرهم ، خذلوا ألف الوصل من « ابن » ؟ لأنه لا يقوى فصله بما قبله ، إذا كانت الصفة والموصوف عندهم ، كالشىء الواحد ، وهي مضارعة للصلة والموصول ، من وجوه تذكر في موضعها ، وحذلوا تنوين الموصوف ، أيضاً ، كأنهم جعلوا الاسمين اسمًا واحداً ؛ لكثر الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني ، ولذلك شبهه سبويه بامرئ « ابن » ، في كون حركة الراء التابعة لحركة الهمزة ، وحركة النون في ابنه تابعه لحركة الميم ، على ما تقدم ، فإذا قلت : هذا زيد بن عمرو ، وهند ابنة عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نعته ، وضمة زيد ضمة إتباع ، لا ضمة إعراب ، لأنك عقدت الصفة والموصوف ، وجعلتهما اسمًا واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول ، وكذلك النصب ، تقول « رأيت زيد بن عمرو » فتفتح الدال ، إتباعاً لفتحة النون ، وتقول في الجر : مررت بزيد بن عمرو ، فكسر الدال ، إتباعاً لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط لانقسام الساكنين ، سكونه وسكون الباء بعده ، وهو قول فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو ، فيحذف التنوين ، وإن لم يأقه ساكن بعده ، فعلم بذلك ، أن حذف التنوين ، إنما كان لكثر استعماله « ابن » فإن لم تضف ابنا ، إلى علم ، نحو هذا زيد ابن أخيها ، وهذه هند ابنة عمها ، لم تحذف التنوين ، وأنبت الهمزة خطأ ؛ لأنه لم يكثير استعماله كثرة إضافته إلى العلم »^(١) .

فإذا خالف القائل تلك القاعدة كان خارجاً عن القياس وقد ورد ذلك في مواضع :

(١) شرح المفصل ج ٢ / ٥ ، ٦ وانظر الجمع ج ١ ص ١٧٦

الأول : إذا كانت الصفة أبنا وحرك التنوين بالكسرة ، ولم يحذف .
 الثاني : إذا كانت الصفة غير ابن ، وحذف التنوين ولم يحرك بالكسرة .
 الثالث : إذا لم يكن هناك صفة وموصوف ، وذاك يتحقق في موضع :
 الأول : بين الجملتين .

الثاني : بين اسم الفاعل ومفعله .

الثالث : إذا كانت ابن خبراً ولم يستصفة .

فالأول : وهو تحريك النون بالكسرة قد ورد وأعتبره النحوة ضرورة .

يقول سيبويه : وإذا اضطر الشاعر أجراء على القياس ، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا :

هي ابنتكم وأختكم زعمسن لشعلة بن نوفل ابن جسر

وقول الأغلب : جارية من قيس بن ثعلبة » (١) .

فقد نون الموصوف بابن وهو « نوفل ، وقيس » وكان يجب الحذف والعجيب قول سيبويه « إذا اضطر أجراء على القياس » فكيف يكون ضرورة وهو القياس ؟

ويقول الزمخشرى « وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر ،

قال الأغلب العجلى :

جاريه من قيس ابن ثعلبة كأنها حالية سيف مذهبة

بتنوين « قيس » وتحريك النون بالكسرة ، وقال الحطيئة :

فان لا يكن مال يثاب فانه سيأتي ثالث زيدا ابن مهليل

بتنوين « زيدا » وتحريك النون بالكسره (٢) .

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٤٨

(٢) المفصل ج ٢ ص ٦

ويعقب ابن يعيش محاولا التأويل فيقول «ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط ، والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة»^(١) .

ورغم أن ذلك هو القياس إلا أنهم يعتبرونه ضرورة وهم في هذا تابعون لسيبويه ، ثم يحاول ابن يعيش التأويل بالخروج من دائرة الصفة والموصوف إلى دائرة البدل ، لأن البدل والبدل منه ليسا في حكم كلمة واحدة .

وكذلك كان ابن جنى حيث يقول في قول الحطيئة :

«فإن لا يكن مال» الـبـيـت ، فالوجه أن يكون «ابن مهـلـيل» بدلاً من زـيدـ لا وصفـاـ له ، لأنـهـ لوـكـانـ وـصـفـاـ ، لـذـفـ تـفـيـنـهـ فـقـيلـ : «ـزـيدـ بـنـ مـهـلـيلـ» ، وـيـحـوـزـ أـنـ يـكـونـ وـصـفـاـ أـخـرـ عـلـىـ أـصـلـهـ ، كـكـثـيرـ مـنـ الـأـشـيـاءـ الـتـيـ تـخـرـجـ عـلـىـ أـصـلـهـاـ ، تـلـبـيـهـاـ عـلـىـ أـوـاـئـلـ أـحـواـهـاـ كـقـوـلـهـ سـبـحـانـهـ : اسـتـحـوـذـ عـلـيـهـمـ الشـيـطـانـ فـأـنـاسـهـمـ ذـكـرـ اللهـ» وـنـحـوهـ ، وـمـثـلـهـ قـوـلـ الآـخـرـ : جـارـيـةـ مـنـ قـيـسـ ابن نـعـلـبـةـ» القـوـلـ فـيـ الـبـيـتـيـنـ سـوـاـهـ»^(٢) .

ولـكـنـ الـمـبـرـدـ يـخـرـجـ عـنـ إـجـمـاعـهـمـ ، فـيـرـىـ ذـلـكـ جـائزـاـ بـلـ حـسـنـاـ ، فـيـقـولـ «ـوـاعـلـمـ أـنـ الشـاعـرـ إـذـاـ اضـطـرـ رـدـ إـلـىـ حـكـمـ النـعـتـ وـالـمـعـوتـ ، فـقـالـ : هـذـاـ زـيدـ بـنـ عـبـدـ اللهـ ؛ لـأـنـهـ وـقـتـ عـلـىـ «ـزـيدـ» ، ثـمـ نـعـتـهـ . وـهـذـاـ فـيـ الـكـلـامـ جـائزـ حـسـنـ فـنـ ذـلـكـ قـوـلـهـ : جـارـيـةـ» إـلـيـ الخـ»^(٣) .

والرأـيـ مـاـ رـأـيـ المـبـرـدـ ، فـالـسـاعـ يـؤـيـدـهـ ، وـيـقـضـ بـرـدـ إـلـىـ حـكـمـ النـعـتـ

(١) شـرـحـ المـفـصـلـ جـ ٢ـ صـ ٦ـ

(٢) الـحـصـانـصـ جـ ٢ـ صـ ٤٩١ـ وـالـآـيـةـ مـنـ الـمـجـادـلـةـ صـ ١٩ـ

(٣) الـمـقـنـصـبـ جـ ٤ـ صـ ٣١٤ـ

والمنعوت ، الحكم الطبيعي لهما ، وهو أنهم كلامتان والأصل فيها كان كذلك تحريرك النون بالكسرة ، لا حذفها نحو قوله: زارني على الكريم.

وكان المسألة ما هي إلا رأى يقرع رأياً، ولاتهم وقفوا عند حد السباع، وأراحونا من معارك جدلية لا جدوى منها ولا فائدة ، ولكن ماذا يعني ابن سجى بقوله : ويحوز أن يكون وصفاً آخر على أصله ككثير من الأشياء التي تخرج على أصلها ، تنبئها على أوائل أحوالها ، كقوله سبحانه « استحوذ عليهم الشيطان » .

هل يعني أن من الضرورة أن يرد الشيء إلى أصله ؟ ثم هل يعني أن الضرورة تقع في التثري أيضاً كالآلية الكربلية ؟
أو هل يعني أن ذلك نوع من مراحل تطور اللغة ؟

والثاني : وهو لماذا كانت الصفة ليست ابناً : إذا كانت الصفة ليست ابناًوجب تحريرك النون بالكسرة نحو : هذا على الكريم ، فإذا حذف التنوين كان ذلك ضرورة ، ومنه قول الشاعر : إذا عطيف السلمي فرا .

يقول المبرد^(١) : فأما ما جاء من هذا في الشعر فقول عبد الله بن الزبير :

عمر والذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستون عجاف
وقول حميد الأبيجى :

حميد الذى أمج داره أخو الحمر ذو الشيبة الأصلع
على أنه حذف التنوين لاتقاء الساكنين .

والثالث : وهو لماذا لم يكن هناك صفة وموصوف : وقد ورد ذلك في مواضع :

الأول : بين الجلتين : كقوله تعالى « قل هو الله أحد الله الصمد » في قراءة من قرأ بحذف التنوين من « أحد » .

يقول ابن يعيش « إلا أنه قد حذف منه التنوين لانقاء الساكنين من قبيل الضرورة ، وله نظائر نحو قوله تعالى « قل هو الله أحد الله الصمد » (١) .

وهذا دليل آخر على أنهم قد يطلقون الضرورة ، على ما ورد ثرآ ، ولو وقفوا مع السماع لاعتبروا الآية شاهدآ ودليلآ يجوز القياس عليه .

الثاني : بين اسم الفاعل ومفعوله :

وقد ورد في كتاب الله وفي الشعر العربي ، فيقول المبرد : فأما ما جاء من هذا في الشعر فقول أبي الأسود :

فألفيته غير مستحب ولا ذاكر الله إلا قليلا
على أنه حذف التنوين لانقاء الساكنين (٢) .

ويقول ابن يعيش « ومنه (أى من الضعيف ، ومن قبيل الضرورة) ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ « ولا الليل سابق النهار » (٣) ، (بضم سابق بلا تنوين) بنصب النهار ، على إرادة التنوين ، ومنه قول الشاعر « فألفيته الخ » أراد « ولا ذاكر الله » بالتنوين ، ولذلك نصب ، إلا أنه حذف التنوين لانقاء الساكنين » (٤) .

ويقول ابن جنی « وعن المبرد أنه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال ابن جریر يقرأ « ولا الليل سابق النهار » (بدون تنوين ونصب النهار)

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٦

(٢) المقتصب ج ٢ ص ٣١٢

(٣) شرح المفصل ج ٢ ص ٦

(٤) الآية من يس ص ٤٠

فَقِيلَ لَهُ : مَا تَرِيدُ ؟ فَقَالَ : أَرَدْتُ : سَابِقُ النَّهَارَ (بالتثنين) فَقِيلَ لَهُ : فَهُنَّ لَا قُلْتَهُ ، قَالَ : لَوْ قُلْتَهُ لَكَانَ أَوْزَنَ ، قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : وَفِي هَذَا تَصْحِيحٌ لِقَوْلِنَا : إِنْ أَصْلَ كَذَا كَذَا ، وَإِنْهَا نَفَلَتْ كَذَا لَكَذَا ، أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا طَلَبَ الْخَفْفَةَ ، يَدْلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : لَكَانَ أَوْزَنَ ، أَى أَنْقَلَ فِي النَّفْسِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : هَذَا دَرْهَمٌ وَأَوْزَنَ ، أَى ثَقِيلٌ ، لَهُ وَزْنٌ ، وَإِنَّهَا قَدْ تَنْطَقُ بِالشَّيْءِ ، وَغَيْرُهُ فِي نَفْسِهَا أَقْوَى مِنْهُ ؛ لِإِيَّاَهَا التَّخْفِيفُينَ (١) .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَوْقِفَ النَّحَاةِ غَرِيبٌ ، وَبَعِيدٌ عَنِ السَّمَاعِ.

الثَّالِثُ : إِذَا كَانَ ابْنُ خَبْرًا لَا صَفَةَ :

يَقُولُ ابْنُ يَعْلَيْشَ « وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَصْفُوا بِهِ ، وَجَعَلُوهُ خَبْرًا ، لَمْ يَحْذِفْ التَّسْوِينَ وَأَثْبَتْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ خَطًّا » ، فَتَقُولُ : زَيْدُ ابْنُ عُمَرَ وَ ، فَيُكَوِّنُ زَيْدَ مُبْتَدِئًا ، وَابْنُ عُمَرَ وَالْخَبْرُ ، وَمُثْلُهُ إِنْ بَكَرَا ابْنُ جَعْفَرَ ، وَظَلَمَتْ مُحَمَّداً ابْنَ عَلِيٍّ ، وَكَذَلِكَ إِذَا ثَبَّتْ فَقَلْتَ : ضَرَبَتِ الزَّيْدِيْنَ ابْنَيْ جَعْفَرَ ، أَثْبَتَ الْأَلْفَالَ وَالنَّوْنَ لِوَجَهِيْنَ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَمْ يَكُثِرْ ذَلِكَ فِي التَّسْتِيْنَيَّةِ كَكَثْرَتِهِ فِي الْإِفْرَادِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَمْ يَبْقِيْ بالْتَسْتِيْنَيَّةِ عَلَيْهَا ، وَصَارَ تَعْرِيْفَهُ بِالْأَلْفَالِ وَالْأَلَامِ ، نَحْوَ الرَّجُلِ وَالْغَلامِ (٢) .

فَإِذَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ » تَصْدِي النَّحَاةَ لِلَّآيَةِ وَأَخْذَتْ تَقْرَائِيَّةَ أَقْوَالِهِمْ مَا بَيْنَ مَا يَحْمِلُ أَنْ يَلْتَمِسَ هَذَا وَجْهًا مِنَ الْقَبُولِ ، وَبَيْنَ مَا يَسْكُنُ بِالْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالضَّعْفِ ، أَوْ بِالضَّرُورَةِ .

(١) الاقتراح ص ٦٩

(٢) شرح المفصل ٢ ص ٦

يقول ابن يعيش: «فأما قوله تعالى» وقالت اليهود الآية، فنقد قوله: فرقى بالتنوين، وبغير التنوين، فمن نون جعله مبتدأً، وابن الله الخبر، حكایة عن مقال اليهود، ومن حذف التنوين وصفاً، وقدر مبتدأ ممحواً، تقديره: هو عزير بن فيكون «هـ» مبتدأً، وعزير الخبر، وابن الله صفتة، وهذا فيه ضعف؛ لأن عزيزاً لم يتقدم له ذكر، فيكتفى عنه، والأشبه أن يكون أيضاً خبراً، إلا أنه سعف منه التنوين، لالقاء الساكنين من قبيل الضرورة، قوله: نظائرٌ^(١).

ففقد جعل ابن يعيش الآية من قبيل المبتدأ والخبر إذا قرئت بالتنوين، ومن قبيل الصفة والموصوف إذا قرأت بغير تنوين، كما جعلها مبتدأ أو خبراً، إذا قرئت بغير تنوين ولكن من قبيل الضرورة، وغريب جداً قوله ذلك، وأغرب منه قوله: قوله: نظائرٌ، وهو تاء للبعد حيث يقول، فإن كان الثاني غير نعم، لم يكن (الأول إلا التنوين، تقول: رأيت زيداً ابن: لأنك وقف على زيد ثم أبدلت منه ما بعده... فاما القراءة فعل وجهين: على الابداء والخبر، فلا يكون في «عزيز» إلا التنوين، ومن قرأ بدون تنوين، فإما أراد خبر إبتداء، كأنهم قالوا: هو عزير بن الله، وابن صفتة، ونحو هذا ما يضرم، أو يكون حذف التنوين لالقاء الساكنين، وهو يريد الابداء والخبر، فهذا ضعيف جداً»^(٢)

(١) نفسه

(٢) المقتضب ج ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦

فالقراءة بدون تنوين ضرورة ، وضعيفة جدا ، إذا حافظنا على معناها ،
وجعلناها مبتدأ وخبرا .

وأعجب من هذا كله أن يحرى عبد القاهر وراء النحاة ، وهو رجل
البلاغة والمعانى ، ثم يعود مرة أخرى . فيقول : ومن المشكل قوامة من قرأ
عذير بن الله بغير تنوين وذلك أنهم حلواها على وجهين

الأول : أن يكون القارئ له أراد التنوين ، ثم حذفه لالتقاء
الساكنين ، ولم يحرى . فيكون المعنى في هذه القراءة . مثله في القراءة
الآخرى سواء .

الثانى أن يكون « ابن » صفة . ويكون التنوين قد سقط على حد سقوطه
في قوله : جاء زيد بن عمرو ، ويكون فى الكلام مخذوف ثم لاختلفوا فى
المخذوف . فنفهم من جعله مبتدأ مقدرا ، فقدر : هو عذير بن الله : ومهما من
جعله خبرا فقدر : عذير بن الله معبودنا ، وفي هذا أمر عظيم ، وذلك أنك
حكيت عن قاتل كلاما ، أنت تريد أن تكتبه فيه ، فإن التكذيب ينصرف
إلى مكان فيه خبرا ، دون ما كان صفة ^(١) .

لقد تبع النحاة فقال « ومن المشكل الخ » ، ثم غالب عليه روح المعانى
فقال « وفي هذا أمر عظيم » الخ ؛ وذلك لأن المعنى على الابتداء والخبر
بلا جدال ، وماذا عليهم لو أعتبروها شاهد لجواز حذف التنوين بين المبتدأ

والخبر إذا كان الخبر كله «ابن»، ولا داعي لاعتبار الآية من قبيل الضرورة أو من قبيل الضعيف.

ولله در أبي حيان إذ يقول «قرأ عاصم والكسائي «عزير» مثوناً، على أنه عربي، وباق السبعة غير تنوين، ممنوع الصرف للعلمية والعجمة، وعلى كلتا القراءتين، فإن خبر ...، ومن زعم أن التنوين حذف من عزير؟ لالقاء الساكنين ... أو لأن «ابنا» صفة لعزيز، وقع بين علين، فحذف تنوينه، والخبر محذف، أى: إلا هنا ومبودنا فقوله متحمل، لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة النبوة إلى الله تعالى»^(١).

وبذلك أنهى المشكلة بلا ضعف أو ضرورة، ولست أدرى كيف غاب عن النهاة أن «عزيز» ممنوع من الصرف، ولو أدركوا ذلك لما كان هناك داع لهذه المعركة الجدلية الطويلة، على أنى أرى أن الآية يجوز القياس عليها، سواء اعتبرنا «عزيز» ممنوعاً من الصرف، أو غير ممنوع، فيجوز حذف التنوين إذا وقع «ابن» خبراً، ويجوز تحريمه بالكسرة.

(٢) تسكين المتحرك

لقد ورد تسكين المتحرك عن العرب في مواضع كثيرة أعتبر النحو
بعضها قياسياً، واعتبروا بعضها ضرورة لا يجوز القياس عليها.

فمن القياسية، التسكين في الوقف، والجزم، وتسكين هاء الضمير، هو
وهي، وتسكين وسط اللائني مثل خذ وعلم، وتسكين أول المدغرين.

والتسكين في غير ذلك ضرورة لأنه يؤدي إلى ضياع حركة الإعراب،
وحركة الإعراب لمدنى، فلا يجوز حذفها في غير وقت أو جزم.

ويفتح سيبويه الباب فيقول «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمحروم
في الشعر، شهروا بذلك بكسرة «فخذ» حيث حذفوا فقالوا «فخذ» وبضممه
«عند» حيث حذفوا فقالوا «عند» لأن الرفعة ضمة، والجزء كسرة،
قال الشاعر: رحت وفي زجلتك ما فيهما وقد بدا هنك من المترنر
(بتسكين النون من هنك) وما يسكن في الشعر وهو بمترنة الجزء، إلا أن
من قال: فخذ، لم يسكن ذلك، قال أبو نحيلة:

إذا عرجت قلت صاحب قوم .. بالدو أمثال السفين العوم
وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم، قال أمرؤ القيس.

فالليوم أشرب غير مستحب .. إنما من الله ولا وأغل
(بتسكين الباء من أشرب) ^(١).

ويقول ابن عصفور «ومن الضرورة حذف علامى ، الضمة والكسرة،
من الحرف الصحيح ، تحفيفاً جراء للوصل بجرى الوقف أو تشبيهاً للضمة

بالضمة من عضد ، والكسرة بالكسرة من فخذ»

- لقد روى أهل اللغة التسكين ، وحكم عليه النحاة بالضرورة بل اعتبره بعضهم من أقبح الضرورات ، مع أنه قد ورد كثير في الشعر ، وزوّي منه رواة القراءات كثيراً .

فقد سكن أبو عمرو بن العلاء ، وهو من السبعة وسط المتحرّكات في آيات كثيرة مثل قوله تعالى «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمّون»^(١) فقد قرأ ياسكان ضمة الراء ، كما روى عنه الدورى اختلاسها ، وقرأ الباقيون بضمّة الراء^(٢) .

كما ورد عنه من أكثر الطرق في راء ، يأمركم المتصل بصمير الخطاب ، أو الغائب ، وينصركم ، ويشعركم ، حيث وقع ذلك من فوعا ، كما ورد عن أصحابه ، وعليه أكثر المؤلفين^(٣) .

وقرأ ابن حارب بتسكن الدال في قوله تعالى ، وبعولتهن أحق بردهن ، وقرأ الحسن بتسكن الدال في قوله تعالى «وما يعدهم الشيطان إلا غرورا»^(٤)

وقرأ أبو عمرو بتسكن المهزّة في قوله تعالى ، فتوبي إلى بارئكم^(٥) وشاركه شعبة وحمزة في تسكن الراء من قوله تعالى ، فابعشو أحدكم بورقكم

(١) الأنعام / ١٠٩

(٢) غيث النفع / ٩٨ ، وشراح القاري / ١٥٥

(٣) انظر الإنتحاف / ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ٤٠١ (٤) الضرائر / ٢٧١

(٥) غيث النفع / ٣٨

هذه إلى المدينة (١) .

وَقَرأ حَفْص بِتَسْكِين الْقَاف فِي قُولَه تَعَالى ، وَمَن يطْعَمَ اللَّه وَرَسُولَه
وَيَنْهَا اللَّه وَيَنْهَا ، (٢) .

وتبدأ بذلك المعارض الجدلية إنما لما بدأ سبيو يه فقد رواه في الشعر ولتكن يذكر وروده في القرآن، ويكتفى برواية الاختلاس عن أبي عمرو ولا يتعرض لرواية التسكين فيقول « وأمّا الذين لا يشعرون ، فيختلسون اختلاسا ، وذلك قوله : يضر بها : ومن مأمنك ، يسرعون بالفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو : إلى بارئكم ، ويدرك على أنها متحركة قوله من مأمنك فيسينون النون ، فلو كانت ساكنة ، لم تتحقق النون » ^(٣) ،

فـهـو يـجـعـل تـسـكـيـن دـيـورـقـي ، عـلـى أـنـه جـوـاب الشـرـط وـذـلـك تـجـاهـلـلـلـبـعـيـ، لـأـنـ الـمـفـى عـلـى الـحـالـ، رـمـى لـلـاسـتـفـاهـمـ، أـو لـعـلهـ يـقـصـدـ أـنـ دـيـورـقـيـ،

^{٤١} (١) غيث النفع / ٣٨، والمراج / ٢٥٣.

^{٤)} انظر التيسير / ٧٣

(٣) الـكتاب ج ٢ / ٢٩٧ - (٤) الـكتاب ج ١ / ٤٥ -

مجزوم تشبيها للاستفهام بالشرط ، ولبيه وقف عند حد الضرورة ،
لذلك يقول الأعلم ، وحکى سيبويه أن بعض العرب كان يشم الضم في
ـ يؤرقـي ، على تقدیر وقوعـه موقعـ الحال ، أى متى أنامـ غير مـورـقـ ،
وهـذا أـبـينـ إـلـاـ أـنـ فـيـهـ قـبـحاـ ، لـإـسـكـانـ الفـعـلـ . فـيـ حـالـ دـفـعـهـ ، وجـازـ معـ قـبـحـهـ
لـتـوـالـيـ الـحـرـكـاتـ وـاسـتـقـالـ الضـمـ وـالـكـسـرـ (١) .

أما المبرد فيرد التسكيـنـ ، ويـزـعمـ أنـ قـرـاءـةـ أـبـيـ عـمـرـ لـحنـ (٢) .

موقعـ غـرـيـبـ منـ النـحـاةـ ، الشـعـرـ ضـرـوـرـةـ ، وـرـوـاـيـاتـ الـقـرـامـخـطـاـ وـلـحنـ
ـوكـأـنـ النـحـوـ يـخـضـعـ لـلـرأـيـ وـالـاجـهـادـ ، وـعـجـيـبـ قولـ الأـعـلـمـ ، وـهـذـاـ أـبـينـ إـلـاـ
ـأـنـ فـيـهـ قـبـحاـ ، معـ أـنـ هـذـاـ التـسـكـيـنـ الـذـىـ أـنـكـرـهـ الـنـحـاةـ ، لـطـحةـ عـرـيـةـ مـنـقـوـلـةـ عنـ
ـبـنـ أـسـدـ ، وـتـمـيمـ ، وـبعـضـ نـجـدـ (٣) . وـمعـ كـوـنـهـ لـغـةـ مـرـوـيـةـ يـقـولـ بـعـضـهـمـ
ـعـنـهـ ، وـلـيـسـ ذـلـكـ بـاغـهـ ، (٤) «ـمـعـ أـنـ الـقـيـاسـ إـلـاـ يـمـنـعـ التـسـكـيـنـ ، وـإـذـاـ جـازـ
ـإـسـكـانـ حـرـقـ الـإـعـرـابـ ، وـإـذـاـهـبـهـ فـيـ الإـدـغـامـ ، فـإـسـكـانـهـ وـإـلـقـائـهـ أـوـلـىـ ، ..ـ
ـطـلـبـاـ لـلـتـخـيـفـ عـنـ اـجـتـمـاعـ ظـلـاثـ حـرـكـاتـ ثـقـالـ مـنـ نـوـعـ وـاحـدـ ، (٥) .

ويـقـولـ السـخـاوـيـ وـوـجـهـ إـسـكـانـ أـنـ مـنـ عـرـبـ مـنـ يـجـتـزـىـ يـأـحـدـىـ

(١) هـامـشـ الـكـتـابـ جـ ١ ٤٥٠ . (٢) الـقـرـاءـاتـ وـالـمـهـجـاتـ / ١٧٧ .

(٣) أـنـظـرـ هـامـشـ الـحـصـائـصـ جـ ١ ٧٢ وـغـيـثـ النـفـعـ / ٢٣٨ ، وـالـاتـحـافـ / ١٤٣ .

(٤) الـضـرـأـرـ / ٢٤٤ .

(٥) الـاتـحـافـ : صـ ١٢٦ ، غـيـثـ النـفـعـ صـ ٣٨ .

الحركاتين عن الآخرى، وفند عزا القراء ذلك إلى بني تميم، وبني أسد، وبعضاً النجاشيين، وذكر أنهم يخفون مثل «يأمرهم» فيسكنون الراء لموالي الحركات^(١)

ورغم أن المنهكين لمجده مروية، وزعم أن القيلبس لا يمنعه، والله لا تعارضه، رغم كل هذا يدور ابن جنی دونة عجيبة لا معنى لها في حاول تبعاً له بسيوية أن يمنع نسبة الإسكان إلى ابن عمرو، وبكتفي بنسبة الأخلاص إليه، ويدعوا أن ذلك محاولة لمنع حمل القرآن على ما اعتبره النحاة ضرورة قبيحة^(٢)

ويقول «وقوله تعالى» «فتربوا إلى بارئكم» محتلساً غير ممكن، كسرة الممزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن «أعمرو، يسكن الممزة»^(٣)

لم يحمل على القراء حملة عنيفة فيقول «والذى رواه صاحب الكتاب أخلاق هذه الحركة، لا حذفها البتة وهو أضيق لهذا الأمر من غيره من القراء، الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أنواعاً من ضعف دراية»^(٤)

يريد أن الإسكان لا وجہ في العربية، ولو كان القراء على دراية بذلك

أثروا في تزويف الإسكان^(٥)

(١) القراءات والهجات / ١٧٧ (٢) الخصائص ج ١ / ٧٣، ٧٢

(٣) نفسه (٤) ماقش الخصائص ج ١ / ٧٣

ساحنك الله يا ابن جنى ، هل رواية القرآن تحتاج إلى دراية ؟ أو غيرها :
 أليست القراءة سنة متبعة ، لاجمال فيها للرأى والاجتهد ، هل كل ذلك إتباع
 منك لسيبو يه أو لأنك لم تجد للتسكين وجهها في العربية ، ولكن لماذا لا يكون
 مثل تسكين الإدغام ؟ هل حرصك على حركات الإعراب هو الذى دفعك
 إلى اتخاذ هذا الموقف الغريب ؟ لم تذهب حركات الإعراب حين تصطدم
 بحركات الروى في الشعر ؟ ثم ألم تو هدا الإسكان في الشعر حين تقول
 « وأبلغ من هذا في المعنى مارواه من قول الراجز ، مت أنام لا يؤرقني
 السكري : يأشيم القاف ، من يؤرقني ، ومعلوم أن هذا الإشيم ، إنما هو
 للعين ، لا للأذن ، وليست هناك حركة البة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت
 الوزن ، ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار
 من السكامل » .

ثم ينافق نفسه أكثر حين يقول « وما أسكنوا فيه الحرف إسكانا
 صريحا ما أشده الأقisher الأسدى :

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بداهتك من المتر
 وأنشد أبو على لجو :
 سيروا بني العم فالأهواز من زلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب
 باسكن قاء تعرفكم ، أشدننا هذا بالموصل ، وقد سئل عن قول نهشيل
 بن جری :

فلياً تبين غب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور
بسكون النون من « تبيان » ، وقال الراعي :

تاب فضاعة أن تعرف لكم نسبا
وابنائزار فأتم بيضة البلد
بتسكنين الفاء من ، تعرف ، وعلى هذا حملوا بيت ليد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض التفوس حمامها
بتسكنين الطاء من « يرتبط » ، (وهو منصوب) وبيت الكتاب :
فال يوم أشرب غير مستحقب إثنا من الله ولا وأغل
وعليه ما أنشده من قوله: إذا أوججـن قلت صاحب قرم :

واعتراض أبي العباس في هذا الموضع ، إنما هو رد للرواية ، وتحكـم
على السجاع ، بالشـهوة ، مجردة عن النـصفـة ، ونفسـه ظـلمـ ، لا من جـعلـه خـصمـهـ ،
وهـذاـ وـاضـحـ ، وـمـنـهـ إـسـكـانـهـمـ نحوـ : رسـلـ ، وـعـجزـ ، وـعـضـدـ ، وـظـرفـ وـكـرمـ ،
وـعـلـمـ ، وـكـتـفـ ، وـكـبـدـ ، وـعـصـرـ ، وإـسـتـمـراـرـ ذـالـكـ فيـ المـضـمـومـ وـالـمـكـسـورـ ،
دونـ المـفـتوـحـ ، أـوـلـ دـلـيلـ ، بـفـصـلـهـمـ بـيـنـ الـفـتـحةـ ، وـأـخـتـيـهـ ، عـلـىـ ذـوقـهـمـ
الـحـركـاتـ ، وـأـشـقـاـلـهـمـ بـعـضـهـاـ ، وـاستـخـفـاـهـمـ الـآـخـرـ ، (١) .

رأـيـتـ كـيـفـ أـذـكـرـ التـسـكـينـ عـلـىـ الـفـرـاءـ ، وـأـذـكـرـ عـلـىـ الـمـبـرـدـ اـغـتـرـاضـهـ عـلـىـ
سيـبـويـهـ ، وـمـعـ كـلـ هـذـهـ الشـوـاهـدـ يـعـرـ النـحـاةـ عـلـىـ أـنـ التـسـكـينـ ضـرـورةـ ، اـذـنـ
ماـحـدـ الـكـثـرةـ عـنـ النـحـاةـ ، اـذـاـ كـاتـتـ كـلـ هـذـهـ الشـوـاهـدـ مـنـ قـبـيلـ الـضـرـورةـ ؟

ثم لماذا اعتبر ابن جنى بعض التسكين قياسياً وبعده ضرورة.

ثم تشتت قسوته ودفعه عن إمام النجاة، وإنكاره لما روى من التسكين على لسان القراء، فيقول «وأما إن الله يأمركم»، «فتربوا إلى بارئكم» فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيدويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أذكي فقد كان أذكي، ولا كان بحمد مزناً بريمة، ولا مغموزاً في رواية، لكن قوله «فال يوم أشرب»، وقد بداهنه، ولا تعرفكم العرب فسكن كلها، والوزن شاهد له، وأما دفع أبي العباس فمدفع، وغير ذي مرجوع اليه،^(١).

وبعد كل هذا تزل قدمه ويقسم التسكين إلى قسمين فيقول، وأما ما كان متحركاً ثم أسكن فعلى ضرعين: متصل، ومنفصل، فالمتصل ما كان ثلاثة مضموم الثاني أو مكسوره، فذلك فيه الإسكان تخفيفاً وذلك قوله: في علم الخ.

وأما المنفصل فإنه شبه المتصل وذلك قراءة بعضهم «أَنَّهُ مِنْ يَقِنْ وَبَصْرْ» وذلك أن قوله «تق و، وزن علم، فأسكن وأنشدوا:

وَمَنْ يَقِنْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزْقُهُ اللَّهُ مَوْلَانَا غَادَ^(٢)

أليس رد كل هذه الشواهد الشعرية وال-literary، رمى للسماع؟ لماذا يضربون بالسماع عرض الحاطط إلى هذا الحد؟ ثم ألا يبدو كلام ابن جنى مضطرباً متناقضاً؟ فهو يذكر التسكين ثم يثبته، ثم يقسمه إلى قسمين، أن النجاة فرقوا بين كلام العرب فقبلوا بعضه، وردوا بعضه، وهذا تحكيم لا مبرر له.

(١) الخسانص ج ٢ / ٤٠

(٢) الخسانص ج ٢ / ٢٣٨، ٢٣٩

(٣) وصل همزة القطع

لقد وضع النحاة قاعدة . وهي أنه لا يجوز حذف همزة القطع ، أو بعبارة أخرى ، لا يجوز وصل همزة القطع ، ويعتبر حذفها أو وصلها ضرورة قبيحة .

يقول ابن جنی في د باب حذف الهمزة وابداله ، قوله جاء هذا الموضع في النثر ، والنظم جميعا ، وكلاهما غير مقياس ، الا عند الضرورة ، ... وعليه قراءة الـ^{كـ}سائـ « بما أنزـ اليـكـ ، يـحـذـفـ الـهـمـزـةـ ، وـإـدـغـامـ الـلـامـينـ ، وـقـرـاءـةـ اـبـنـ كـثـيـرـ « إـنـهـ لـأـحـدـيـ الـكـبـرـ ، وـحـكـيـ أـبـوـ زـيـدـ : لـأـبـ لـكـ ، يـرـيـدـ لـأـبـ لـكـ ، وـأـنـشـدـ أـبـوـ الـحـسـنـ :

تضـبـ لـثـاتـ الـخـيلـ فـيـ خـجـرـاتـهـ

وتـسـمـعـ هـنـ تـحـتـ الـعـجـاجـ هـاـ اـزـمـلاـ

بحـذـفـ الـهـمـزـةـ منـ « أـزـمـلاـ » ، وـأـنـشـدـنـاـ أـبـوـ عـلـىـ :

انـ لـمـ أـقـاتـلـ فـالـبـسـوـنـيـ بـرـقـمـاـ

وـحـكـيـ لـنـاـ أـبـوـ عـبـيـدـةـ : دـعـهـ فـيـ حـرـامـهـ : وـرـوـيـنـاـ عـنـ أـمـدـ بـنـ يـحـيـىـ :

هـوـيـ جـنـدـ أـبـلـيـسـ الـمـرـيدـ

(بحـذـفـ الـهـمـزـةـ منـ أـبـلـيـسـ) وـهـوـ كـثـيـرـ ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ :

أـرـيـتـ اـنـ جـمـتـ بـهـ أـمـلـوـدـاـ

وقـوـلـهـ : حـتـيـ يـقـولـ مـنـ رـآـهـ قـدـ رـاهـ ؛ بـحـذـفـ الـهـمـزـةـ مـنـ « رـآـهـ الثـانـيـةـ » ، وـهـوـ كـثـيـرـ ، ۱۱۰.

وبعد قوله . وهو كثير من تين : و قوله : قد جاء هذا الموضع في الشر
والنظم جميعا يقول : وكلها غير مقيس ، فإذا كان المروي منه بهذا الشكل
ولا يقاس عليه ، فما الذي يقاس عليه ؟ .

ثم يصنف بعد ذلك هذا الحذف بأنه اعتباطي فيقول : في تفسيره اسقوط
الهمزة في قراءة « أَنْ أَرْضِعِيهِ » ، هذا على حذف الهمزة اعتباطا لا تخفيهأ ،
أى دون أن يقاس عليه ، ويعلق على قراءة « وَأَتَيْتُهُ أَحَدَاهُنْ قَنْطَارًا » بحذف
الهمزة بقوله : وهذا حذف صريح واعتباط صريح ، ^(١) .

وإذا كان ابن جنى قد وقف هذا الموقف الذي إن دل على شيء ، فلأنما
يدرك على إهمال قدر كبير من كلام العرب . وإن القائل في عالم النسيان والضياع ،
فإن ابن عطيه قد وقف موقفا لا يقل عن موقف ابن جنى حيث يقول :
« وهو لغة وليس بالقياس » وإذا كان النجاة لا يسمحون لنا بالقياس على
لغة ثانية مروية عن العرب ، فعلام نقيس إذن ؟ هل نقيس على كلام النجاة ،
موقف غريب تجاه ما روى ثرا ونظرا ، وكأن لغات العرب تخضع لهوى
النجاة و اختيارهم ، وليس لأنها مسموعة مروية .

إن هذا الذي اعتبره النجاة ضرورة قد ورد منه بجانب ما سبق كثير
 جدا ، فقدقرأ أبي « سواء عليهم أأنذرتهم » ففتح الميم ، وحذف الهمزة بعد
نقل حركتها إلى الميم ^(٢) .

وقرأ سالم بن عبد الله « فلَا أُمْ عَلَيْهِ » بوصل الهمزة ^(٣) .

(١) المختسب ج ١ / ١٨٤ (٢) البحر ج ١ / ٤٨ (٣) البحر ج ٢ / ١١

وقرأ ابن محيص «إلا أحدى الحسنين بوصل الألف حيث وقع^(١)»، وقرأ عمر بن عبد الواحد وعمر بن عبد العزيز «أن أرضعه»، بكسر النون، وحذف الهمزة، وكأنه حذف الهمزة، فالتفق ساكنان فرك الأول بالكسرة؛ ولكن أبا حيyan يقول «كسر النون بعد حذف الهمزة» على غير قياس، لأن القياس هو نقل حركة الهمزة؛ وهي الفتحة إلى النون كفراءة ورش، وذلك لحذف الحرف وبناء حركته^(٢).

وقرأ يحيى بن الحارث «يا موسى أقبل»، «بترك الهمزة»^(٣)

ورغم كل ذلك وغيره كثیر يصر المجاجة على موقفهم ويتوالى الرد والطعن، فإن عطيّة يقول «وقرأ ابن محيصن «إلا أحدى»، بإسقاط الهمزة بوصل ألف «إحدى»، وهذه لغة ولیست بالقياس، وهذا نحو قول الشاعر:

يا با المغيرة رب أمر محضل

وقول الآخر: ان لم أقاتل فألبسني برقعا^(٤):

لقد رووها وأيدوها بشعر العرب، ومع ذلك ليست بالقياس، ويقول ابن رشيق في «باب الرخص في الشعر»:

(١) القراءات القرآنية / ١٨٨.

(٢) البحر ج ٧ / ١٠٥.

(٣) القراءات القرآنية / ١٨٨.

(٤) البحر ج ٥ / ٥٢.

وللأشاعر على ما اجازه الــكوفيون وصل الف القطع ، وهو قبيح ، قال
حاتم « ابوها ابى والأمهات امهاتنا »

فأنعم فداك اليوم اهل ومشرى

(بخذف همزة ، امهاتنا)

لواقع أنه موقـ بـ محـير من النـجـاة ، وقد أنصـفـ أبو حـيـانـ حيثـ يـقـولـ .
ـ كلـ ماـ كانـ لـغـهـ لـقـبـيلـةـ قـيـسـ عـلـيـهـ ، ١٢ .

وأعتقد أن كل ما سمع . لا بد أن يكون لغة أقبيلة ما ، من القبائل ؛
حتى ما ورد قليلاً يجب أن يقبل أيضاً ، فقد يكون القليل بقايا لغة لم تصل
إلينا ، ولا سيما ولا لغة العرب لم تصل إلينا كاملاً ، فقد وصلنا منها نزراً
يسيراً ، وضاع منها السكثير ، فقد روی عن عمر رضي الله عنه انه قال ، كان
الشعر لغة قرم ، فلما جاء الإسلام استغلوا عنه بالجهاد ، والغزو ، فلما تمهدت
الأمسار وهلك من هلك ، راجعواه فوجدوا أقله ، وذهب عنهم أكثره ،
وروی عن أبي عمرو بن العلاء قوله : ما انتمي اليـكمـ بماـ قـاتـلـ العربـ إـلاـ
أقلـهـ ، ولوـ جاءـكمـ وـأـفـرـاـ لـجـاءـ كـمـ عـلـمـ وـشـعـرـ كـثـيرـ ، ١٣ .

وإذا كان الأمر كذلك فلا وجه لرد كلام العرب مهما كان قليلاً ،

(١) العمدة ج ٢ / ٢٥٥ .

(٢) المزهر ط / ١ ص ٥٢٨

(٣) غيث النفع / وأنظر الخصائص ج ١ / ٣٨

واطن المسألة المشهوره التي كانت بين سيبويه والكسائي وهي قد كيفت
أظن أن العقرب اشد لسعة من الزببور فإذا هسو هي ، وما دار فيها من
قول الكسائي «العرب ترفع كل ذلك وتنصبه ، إن دلت على شيء فانها
تدل على ان استقراء النحاة لـكلام العرب ناقص ، تعوزه الدقة والانصاف
وكان النحاة يأخذون من كلام العرب ما يعجبهم ويرفضون ما لا يعجبهم ،
ولكن لماذا ؟

(٤) حذف العائد على المبتدأ

إذا وقع خبر المبتدأ جملة فلا بد فيها من رابط ، أو ما يقوم مقامه كـ هو هو مصحح في مواضعه ، ولا يجوز حذف الضمير الراهن ، فإذا حذف كان ذلك من قبيل الضرورة إلا في حالات خاصة تذكر في بحثها .

ويقول سيبويه « ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا تذكر علامة إضمار الأول ، حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم ، وتشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون ^{يُعمل فيه} ^{١١} .

ويزيد أنه لا يجوز، أن تخبر عن المبتدأ، بفعل حال من ضمير يعود على المبتدأ، وذلك لأن الفعل بهذه الصورة صالح لأن يعمل في المبتدأ، ولكنه لم يعمل فيه، ولم تشغله أنت بشيء آخر، فأنت تركته بدون عمل، وأمامه ما يصلاح أن يكون معمولاً له، فهو من قبيل تهيئة العامل للعمل، ثم حرمانه من العمل، فحين تقول: الخير أحببت، الفعل لم يعمل شيئاً، لأن الإسم المقدم قد ارتفع على الابتداء، وليس هناك ضمير يشغل الفعل عن هذا الابتداء، وليس هناك معمول آخر، كإسم متصل بضمير يعود على المبتدأ مثلاً، وللخروج من هذه المخالفة يجب نصب الإسم المقدم أى بناء الإسم على الفعل كما يقول، أو شغل الفعل بضمير أو معمول آخر، متصل بضمير يعود على المبتدأ، حتى تكون الصورة سليمة، بلا ضرورة.

• (١) الكتاب ج ٢ / ٤٣

وقبيل ذلك قال « وإذا بنيت الفعل على الإسم ، قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء ، وإنما تزيد بقولك : مبني عليه الفعل ، أنه في موضع « منطلق » ، إذا قلت : عبد الله منطلق . وإنما حسن أن يبني الفعل على الإسم ، حيث كان معملاً في المضمير ، وشغلته به ، ولو لا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء ». ^(١)

فبين معنى بناء الفعل عن الإسم ، ومعنى بناء الإسم على الفعل ، فالأول منه الإخبار بالفعل عن الإسم ، والثاني جعل الإسم معمولاً للفعل ، وكلامه هذا مبني على قاعدة العوامل .

ثم يقول كد أنه ضرورة فيقول « وقد يحوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال أبو النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذبنا كله لم أصنع
(برفع « كله » فهذا ضعيف ، وهو ينزلته في غير الشعر ، لأن النصب
لا يكسر البيت ، ولا يدخل به إذا ترك إظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير
مصنوع ، وقال أمرؤ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فتوب نسيت وثوب أجر
وقال الغر بن تولب :

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

ويزيد نساء فيه ، ونسر فيه ، وزعموا أن بعض العرب يقول «شهر ثرى
وشهر ترى ، وشهر مرعى» .

يريد ثرى فيه ، وقال :

ثلاث كلن قلت عدما فآخرى الله رابعة تعود

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثـر الأعـرف النـصب ، وإنـما شـبهـوه بـقولـهمـ:
الـذـى رـأـيـتـ فـلـانـ ، حـينـ لـمـ يـذـكـرـواـ المـاءـ ، وـهـوـ فـيـ هـذـاـ أـحـسـنـ ؛ لـأنـ رـأـيـتـ
تـامـ الـاسـمـ ، وـبـهـ يـتـمـ ، وـلـيـسـ بـخـبـرـ وـلـاـ صـفـةـ ، فـكـرـهـواـ طـولـهـ ، حـيـثـ كـانـ
بـعـزـلـةـ اـسـمـ وـاحـدـ»^(١)

فهـذاـ المـسـمـوـعـ كـلـهـ ضـرـورـةـ ؛ مـعـ أـنـهـ قـدـ سـمـعـ شـعـراـ وـنـفـراـ ، ثـمـ يـفـرقـ بـيـنـ
حـذـفـ الـعـائـدـ مـنـ الـحـبـرـ وـمـنـ الـصـفـةـ وـبـيـنـ حـذـفـهـ مـنـ الـمـوـصـولـ ، لـأـنـ الـصـلـةـ
كـجـزـءـ مـنـ الـمـوـصـولـ ، وـالـصـلـةـ مـعـ الـمـوـصـولـ طـيـلةـ ، وـالـطـوـلـ مـكـرـوهـ ، وـلـيـتـ
سـيـبـوـيـهـ لـاحـظـ الـمـعـنىـ ، فـالـرـفـعـ فـيـ الـبـيـتـ الـأـوـلـ ، مـعـنـاهـ أـقـرـىـ منـ النـصـبـ بـكـثـيرـ،
وـالـغـرـيـبـ أـنـهـ يـقـولـ: لـأـنـ النـصـبـ لـاـ يـكـسـرـ الـبـيـتـ فـلـوـ نـصـبـ الشـاعـرـ مـعـ حـذـفـ
الـمـاءـ ، لـمـاـ كـانـ هـنـاكـ ضـرـورـةـ مـلـحةـ ، فـالـشـاعـرـ عـنـهـ مـنـدـوـحةـ لـتـخـلـصـ مـاـ
اعتـبـرـهـ سـيـبـوـيـهـ ضـرـورـةـ ، وـإـذـاـ كـانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ وـجـبـ النـصـبـ ، لـأـنـ ذـكـرـ
الـمـاءـ يـخـلـ لـوزـنـ الـبـيـتـ ، فـلـاـ يـصـلـحـ الضـرـورـةـ ذـكـرـهـ ، وـمـرـأـةـ أـخـرـىـ أـقـرـلـ :
لـيـتـهـ لـاحـظـ الـمـعـنىـ ، فـالـمـعـنىـ عـلـىـ الرـفـعـ ، هـوـ أـنـهـ لـمـ يـصـنـعـ شـيـئـاـ مـنـ الذـنـوبـ أـبـداـ،
بنـاءـ عـلـىـ قـائـدـةـ «ـعـمـومـ السـلـبـ» ، أـمـاـ الـمـعـنىـ عـلـىـ النـصـبـ فـيـحـتـمـلـ أـنـهـ صـنـعـ بـعـضـاـ

من الذنوب ، بناء على قاعدة « سلب العموم » و لكن سببها عز عليه ترك العامل بلا عمل ، مع أنه أجاز صلة الموصول ، مع أن حذفه من الصلة فيه أيضاً ترك العامل بلا عمل ، ولا يؤثر في المأساة لاعتبار سببها الصلة من تمام الموصول ، حيث لا يمكن أن تسلط الصلة على الموصول و تعمل فيه ثم مالنا ولكل هذا ؟ ألسنا نقيس على كلام العرب ؟ .

ولذلك يقول الأعلم مبيناً أن الأقوى هو رفع « كل » ، ولكنه يصر مع ذلك على أن البيت ضرورة ، ثم يحاول التأويل في هذين الآخرين ، فيقول والقول عندى في البيت الأول ، أن الرفع هنا أقوى منه ، في قوله : زيد ضربت ، وألزم : لأن « كلام » لا يحسن حلها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة ، كقولك : ضربت القوم كلهم ، او مبتدأة بعد كلام ، نحو : إن القوم كلهم ذاهب ، فإن قلت : ضربت كل القوم ، وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها على الأصل ، فإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي أن يكون قوله : كلهم لم أصنع ، وإن كان قد حذف الهاء أقوى ، من قوله : كلهم بالنصب ، و تكون الضرورة فيه حذف الهاء ، لارفع « كل » ، وكذلك ما يجري بحراه ، ومثله : ثلاث كلهم قتلت عمدا : فأما قوله : فتوب نسيت ، وثوب أجر ، من نعمت الشهرين ، فيمتنع أن يعمل فيه ؛ لأن النعم لا يعمل في المنعوت .. فيكون التقدير : فتو بان ثوب منسى ، وثوب مجرور ، وكذلك يوم نساء الخ ،

وليته قال : إن رفع « كل » أقوى من ناحية المعنى ، ولكن اعتبره أقوى ، لأن « كلام » لفظ يدل على العموم ، فلا يحسن حلها على الفعل أي

لا يحسن جعلها مفعولاً ، فالبيت عنده ضرورة أيضاً ، ولكن لحذف الهماء ،
ولنليس لرفع «كل» ، وعلى هذا الضرورة لا مندودة عنها لأن ذكر الهماء
يكسر البيت .

ثم يلتجأ للتأويل في الشاهدين الآخرين ، فيعتبر الجملة نعتاً والتقدير في الأول : فتوبيان ثوب منسي ، وثوب مجرور ، ولكن أي معنى لهذا ؟ وما أعرابه ؟ إن الشاعر يريد الإخبار بأنه في ثوباً وجرواها ، ولا يتحقق هذا المعنى إلا على اعتبار « ثوب نسيت » مبتدأ وخبراً ، وكذلك و « ثوب أجر » لأن المبتدأ في هنا ، مفعول به في المعنى ، حيث يعود عليه الضمير المفعول ، والضمير ومرجعه شيء واحد ، في المعنى والإخلال .

كما أن هذا الإعراب فيه توكيد المعنى حيث ذكر «أثواب»، مرتين، مرتبة بالظاهر، ومرة بالضمير، أما تقدير الأعلم فلا شيء فيه من هذا، بالإضافة إلى أنه قدر جملة مخدوفة، وعطف الاسمية المقدرة على الفعلية، وليته راعى جانب المعنى، أو السباع وأراحنا وأراح نفسه أما الثاني فالمعنى على الابتداء والإخبار لا محالة، فالشاعر يريد، أن يخبر بأن الأيام دول، في يوم علينا، و/or يوم لنا، ثم يعطف عليها عطف تفسير لتوضيح « علينا»، و« لنا».

فاما قوله «ولا يحسن قوع دلٍّ ، مفهولٍ» ، فقد بنى على قاعدة وضعها سيبويه ، ولم يبنِه على المعنى ، وذالك لأن سيبويه يقول ، وزعم الخليل أنه يستضعف أن يكون «كلهم» مبنياً على اسم أو غير اسم (أي خبر ، أو

مفعول) ولـكـنـهـ مـبـدـأـ ، أوـ يـكـونـ دـكـلـهـمـ ، صـفـةـ (أـيـ توـكـيدـاـ) فـقـلتـ :
 وـلـمـ اـسـتـضـعـفـتـ أـنـ يـكـونـ مـبـدـأـ ، فـقـالـ : لـأـنـ مـوـضـعـهـ فـيـ الـكـلـامـ أـنـ يـعـمـ بـهـ
 غـيـرـهـ مـنـ الـأـسـاءـ ، بـعـدـمـاـ يـذـكـرـ كـوـ ، فـيـكـونـ دـكـلـهـمـ ، صـفـةـ ، أـوـ مـبـدـأـ ، فـالـمـبـدـأـ
 قـوـلـكـ : إـنـ قـوـمـكـ دـكـلـهـمـ ذـاهـبـ ، أـوـ ذـكـرـ قـوـمـ فـقـلتـ : دـكـلـهـمـ ذـاهـبـ ، فـالـمـبـدـأـ
 بـمـنـزـلـةـ الـوـصـفـ ؛ لـأـنـكـ إـنـمـاـ اـبـدـأـتـ بـعـدـ ماـ ذـكـرـتـ ، وـلـمـ تـبـنـيـ عـلـىـ شـيـءـ ،
 فـعـمـمـتـ بـهـ ، وـقـالـ : أـكـلـتـ شـاةـ حـسـنـ ، وـأـكـلـتـ كـلـ شـاةـ ضـعـيفـ ؛ لـأـنـهـمـ
 لـأـيـعـمـونـ هـكـذـاـ فـيـهاـ زـعـمـ الـخـلـيلـ ، وـذـكـرـ أـنـ دـكـلـهـمـ ، إـذـاـ وـقـعـ مـوـقـعـاـ يـكـونـ
 الـأـسـمـ فـيـ مـبـدـأـ عـلـىـ غـيـرـهـ ، شـبـهـ بـأـجـمـعـينـ دـأـنـفـسـهـمـ وـنـفـسـهـ ، فـأـلـحـقـ بـهـذـهـ الـحـرـوفـ
 لـأـنـهـ إـنـمـاـ تـوـصـفـ بـهـذـاـ الـأـسـاءـ ، وـلـاـ تـبـنـيـ عـلـىـ شـيـءـ ، وـذـكـرـ أـنـ مـوـضـعـهـاـ مـنـ
 الـكـلـامـ أـنـ يـعـمـ بـعـضـهـمـاـ ، وـيـؤـكـدـ بـعـضـهـاـ ، بـعـدـمـاـ يـذـكـرـ الـأـسـمـ ، إـلـاـ أـنـ
 دـكـلـهـمـ ، قـدـ يـحـرـزـ فـيـهاـ أـنـ تـبـنـيـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـهـاـ ، وـإـنـ كـانـ فـيـهاـ بـعـضـ الـضـعـفـ ؛
 لـأـنـهـ قـدـ يـقـسـأـ بـهـ ، فـهـوـ يـشـبـهـ الـأـسـاءـ الـتـيـ تـبـنـيـ عـلـىـ غـيـرـهـاـ ، وـكـلـاـهـمـاـ وـكـلـاـهـمـاـ
 وـكـلـهـنـ يـجـرـيـ بـحـرـيـ دـكـلـهـمـ .

وـأـمـاـ جـمـيـعـهـمـ فـقـدـ يـكـونـ عـلـىـ وـجـهـيـنـ : يـوـصـفـ بـهـ المـضـمـرـ ، وـالـظـهـرـ ، كـاـ
 يـوـصـفـ بـكـلـهـمـ ، وـيـجـرـيـ فـيـ الـوـصـفـ بـحـرـيـهـ ، وـيـكـونـ فـيـ سـائـرـ ذـلـكـ بـمـنـزـلـةـ
 دـعـمـهـمـ ، وـجـمـاعـهـمـ ، بـيـتـدـأـ ، وـيـدـنـيـ عـلـىـ غـيـرـهـ ؛ لـأـنـهـ يـكـونـ ذـكـرـةـ ، تـدـخـلـهـ
 الـأـلـفـ وـالـلـامـ ، وـأـمـاـ كـلـ شـيـءـ ، وـكـلـ رـجـلـ ، فـإـنـمـاـ يـبـنـيـانـ عـلـىـ غـيـرـهـاـ ؛ لـأـنـهـ
 لـأـيـوـصـفـ بـهـاـ ، وـالـذـىـ ذـكـرـتـ لـكـ قـوـلـ الـخـلـيلـ وـرـأـيـناـ الـعـربـ تـوـافـقـهـ بـعـدـمـاـ
 سـمـعـنـاهـ مـنـهـ ، ^(١) .

ومضمون كلامه أن «كل» إذا أضيفت إلى الضمير، لانفع إلا توكيداً أو مبتدأً، مسبوقة بمرجع الضمير، وأما وقوعها خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً ضعيفاً، ومثلها في ذلك كلامها، وكلاتها، والسبب في ذلك أنها للعموم، فلا تقع إلا ذالة عليه، وذلك في التوكيد، أو شبه التوكيد، وهو المبتدأ المذكور.

أما إذا أضيفت إلى اسم ظاهر، فإنها لا تقع توكيداً، وإنما تقع مبتدأً أو خبراً، ولكن وقوعها مفعولاً ضعيفاً، وكذلك جرها، يقول سيبويه «لأنه لا يحسن أن تقول : مررت بكل الصالحين»^(١).

وأما جميع فيعلم معاملة جميع الأسماء . لأنه يكون نكرة ، وتدخله الألف واللام ، يعني بذلك أنه اسم متصرف كباقي الأسماء ، المتصرفة .

ويقول الأشموني «لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد (أى إفاده التقوية ورفع الإحتمال) إلا جائعاً وعامة، مطلقاً، فتقول «القوم قام جميعهم ، وعانتهم ، ورأيت جميعهم ، وعانتهم ، ومررت بجميعهم وعانتهم ، وإلا كلا وكلنا ، وكلا ، مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ،

فالاول نحر القرم كلامهم قائم، والرجلان كلامها قائم ، والمرأتان كلامها قائمه،
والثاني : أي القليل ، كقوله :

يُمْدَد إِذَا وَالَّتْ عَلَيْهِمْ دَلَاؤُهُمْ فَيُصْدِرُ عَنْهُ كَلْبًا وَهُوَ نَاهِلٌ

وقوله : كلامها وتمرا ؟ أى اعطني كلامها وتمرا ، واما قوله :

الله تبینا الہ مدی کان کلمنا علی طاعة الرحمن والحق والتقو

فالمكان كان «ضمير الشأن»، لا «كلمنا»⁽¹⁴⁾.

ويعني هذا أن الابتداء هن كثير؛ لأن الابتداء عامل منوي، فلا يمد مهملة، وهو المبتدأ من التأكيد، وولي انظر التأكيد العامل في هذه الحال، باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ. لأن رقبة العامل التقدم على المهمول.

ويمني أيضاً أن غير الابتداء قليل ، لم يمدهن عن التوكيد ، ولذلك حمل:
كلنا : في الشاهد الثاني على الكثير ، وهو الابتداء ، ولم يجعلها اسم كان .
لأن غير الابتداء قليل ، فاما الشاهد الأول ، فلا بد من حمله على القليل ،
وهو الفاعلة ،^(٢) .

(١) الاشرفي ج ٢ / ٦٢

(٢) انظر الصياغة ج ٣ / ٦٣ .

ويقول ابن هشام في أحوال «كل» . . .
 الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل ،
 نحو : أكرمت كل بني تميم .

والثاني : أن تضاف إلى ضمير مذوف ، ومقتضى كلام التحويين أن
 حكمها كالتى قبلها ، ووجهه أنها سيان ، في امتناع التوكيد ، وفي تذكرة أبي
 الفتح أن تقديم «كل» ، في قوله تعالى «كلا هدينا» ، أحسن من تأخيرها . لأن
 النةدير : كلهم : فلو أخرت لباشرت العامل ، مع أنهما في المعنى متصلة
 ما لا يباشره ، فلما قدمت أثبتت المترقبة بالابتداء ، في أن «كلا منها» لم يسبقه
 عامل ، في اللفظ .

والثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً
 إلا الابتداء نحو «إن الأمر كله لله» ، فيمن رفع «كلا» ، ونحو «وكلهم
 آتى» ، لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قوله : يزيد إذا مادت عليه :
 البيت ، ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه : فلما تبينا المدى :
 البيت بل الأولى تقدير «كان» ، شأنية ،^(١)

وكل هذا جرى وراء ما قعده سيبويه من قواعد ، وأأن كلامه أفهم عندهم
 من كلام العرب ، مع أن شاهداً واحداً خير من ألف قاعدة يضعها النحاة
 مهماين فيها كلام العرب ، ثم يتجرأ سيبويه ويقول «ووالذى ذكرت لك
 قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه» ، فالعرب توافق كلام
 النحاة ، أمر غريب .

ثم يقول الأشموني «لا يلي العامل من ألفاظ التوكيد إلا» ، «لا» ، وجبعاً
 وعامة ، وكلتا ، مع أن الله يقول «كتب ربكم على نفسه الرحمة» بجانب
 ما سبق «من شواهد لم يحصل بها النحاة» ، ولذلك يعقب الصبان قائلاً «واحترز

بذلك عن نحو : طابت نفس زيد ، وفُقدت عين على ، فإن المراد بالنفس الروح ، وبالعين الباصرة ، فليسا على حاملها في التوكيد ، ويرد نحو : جاءني نفس زيد وعين عمرو ، أى ذاتهما ، وفي التنزيل « كتب ربكم على نفسه الرحمة ، أى ذاته »^(١) .

معارك جدلية لانتهى ، والسبب هو ما شاع على ألسنة النحاة من مفاهيم ما كان أغنانا عنها ، خذف الضمير العائد على المبتدأ الذي اعتبره سيبويه ضرورة ، جائز مستساغ عند الكوفيين ، ولعلهم فعلوا ذلك ، ليكون لهم رأى يخالف رأي البصريين ، ولم يفعلوه تخلياً بجانب السماع .

وقد وافق البصريين فريق من النحاة ، كما وافق الكوفيون فريق آخر ، والمهم أن الكلام العربي وقف حائراً بين البصريين والكوفيين ورغم ذلك سيبقى الكلام العربي ما بقيت الحياة غير عابي بخلافاتهم وأحكامهم .

ولازلت أقول : إن شاهداً واحداً خيراً من ألف قاعدة ، وأقرب إلى النقى من أقوال النحاة ، ولا ضير على المتسلّم من المحدثين في أن يقيس على كل ما يسمع ، دون أن يقول : نويت بكلامي مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين .

وانظر إلى الأقوال تتوالى ، والأراء تتصارع وكأنما أصبحت النحو علم لغام ، وعلم صراع .

وانظر إلى هذه المسألة لنرى فيها ما لا يمحى من الآراء ، ونسوق بعضها على سبيل المثال .

أجاز ابن أبي الربيع حذف المنصوب لفعل قام متصرف ، بقوله :

۲- أجزاء هشام بـ كثرة نحو زيد ضربت .

٣- وقيل يختص بما إذا كان المبتدأ اسم الاستفهام ، أو كلاماً وكتاباً ، أو كلاماً ، وعليه القراءة المذكورة . وكقوله : « كلهم لم أصنع » ، قوله : « أليم ضربت : ووجهه قياس الاستفهام على الموصول ، بجمع عدم تقدم المعمول ، وكون « كل ، وكلما » في معنى « ما » فتحوا وكل الرجال ، أو كل الرجال ضربت ، في معنى مامن الرجال ، أو مامن الرجالين إلا من ضربت ، و « ما » لها الصدر فأشيرت الموصول فساغ الحذف كعائده .

٤ - وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو «كم وأى»، وفي كل اسم لا يتعرف نحو «من»، «وما»، وحتى هذا عن الفراء أيضاً ووجهه بأنه إذا لزم الصدر كثُر فيه الرفع، وقل كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثُر من أحواله بخلاف ما يقتضي ويتَّسِعُ .

٥ - وقيل يجوز الحذف في «كل» وما شبيهها في التضاهاء العموم : حكى عن الفراء أيضا نحو : رجل يدعوا إلى خير أجب ..

٧ - وقيل يجوز حذف المتصوب بالوصف نحو « الدرهم أنا معطيك »^(١) ،
أترى بعد هذا دليلاً على أن النحاة قد ساروا في طريق وسار كلام
العرب في طريق آخر ، وأن ماصدر عنهم من الحكم بالضرورة أو بالشذوذ
لا وجه لهم فيه ، وأن كل ما قالته العرب يجوز القياس عليه .

المراجع

- ١ - الكتاب . السيوطي
- ٢ - شرح شواهد الكتاب للأعلم
- ٣ - اللغة بين المعيارية والوصفية . د / تمام حسان .
- ٤ - اللغة والنحو . حسن عون .
- ٥ - اللغة والنحو بين التقديم وال الحديث - عباس حسن
- ٦ - التطور اللغوي التاريخي - إبراهيم السامرائي .
- ٧ - الخصائص - ابن جنی
- ٨ - هامش الخصائص -
- ٩ - المغنى - ابن هشام
- ١٠ - حاشية الأمير على المعنى - محمد الأمير
- ١١ - ضحى الإسلام - أحمد أمين
- ١٢ - في أصول النحو - سعيد الأفغاني
- ١٣ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي
- ١٤ - المفصل - الزمخشري
- ١٥ - شرح المفصل - ابن يعيش
- ١٦ - همسع الظواهر - السيوطي .
- ١٧ - شرح الأشنونى - الأشنونى
- ١٨ - حاشية الصبان - الصبان
- ١٩ - المقتضب - المبرد

- ٢٠ - تعليقا على المقتضب - محمد عبد الخالق عضيمة
- ٢١ - الاقتراح - السيوطي
- ٢٢ - دلائل الإعجاز - الجرجاني
- ٢٣ - البحر المحيط - لأبي حيان
- ٢٤ - الأضرأو - الألوسي
- ٢٥ - غيث النفع في القراءات السبع - على الغوري
- ٢٦ - سراج القارئ المبتدئ - لأبي القاسم الفاصل
- ٢٧ - التيسير في القراءات السبع - لأبي عمر الدانى .
- ٢٨ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - الدميراطى
- ٢٩ - القراءات واللهمات - عبد الوهاب حمودة
- ٣٠ - المحتسب - ابن جنى
- ٣١ - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث - د / عبد الصبور شاهين
- ٣٢ - العمدة - ابن رشيق القمي وآنى
- ٣٣ - المزهر - السيوطي
- ٣٤ - دراسات تطبيقية - د / عبد السميم شبانة
- ٣٥ - مراتب التحويين - أبو الطيب اللغوى
- ٣٦ - طبقات النحوين واللغويين - الزبيدي
- ٣٧ - النحو العربي - د / مازن المبارك
- ٣٨ - المدارس النحوية - د / شوقى صيف
- ٣٩ - المنصف من الكلام على معنى ابن هشام - تقى الدين الشعنى
- ٤٠ - شرح الدمامي على المعنى - محمد الدمامي
- ٤١ - مناهج البحث في اللغة - د / تمام حسان

- ٤٢ - شرح السكافية - الرضي
- ٤٣ - حواشى يس على الالفية
- ٤٤ - حاشية الدسوقي على المغنى - الدسوقي
- ٤٥ - الدرر الوامع على همع الهوامع - أحمد الشنقيطي.
- ٤٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام
- ٤٧ - شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهري.
- ٤٨ - حاشية يس على التصريح . يس العلسي
- ٤٩ - القاموس المحيط
- ٤٠ - الصاحب في فقه اللغة . ابن فارس

الفهرست

- ٤ - نشأة الضرورة في النحو
- منهج النحاة في البحث
- إهمال بعض اللهجات
- أثر هذا الإهمال
- ١٤ - الشاذ
- ١٤ - الضرورة
- ١٧ - أنواع الضرورة
- ١٨ - الفرق بين الشاذ والضرورة
- ١٨ - أسباب نشأة الضرورة
- ٢١ - القياس
- ٢٣ - من الضرورات التحويية
- ٢٣ - (١) تحريك أول الساكنين بالكسرة
- ٢٣ - حذف أو الساكنين من العلم الموصوف بابن
- ٢٣ - رأى سيبويه
- ٢٤ - رأى ابن يعيش
- ٣٥ - مواضع الضرورة في الساكنين
- ٢٥ - الأول تحريك التون بالكسرة
- ٢٦ - رأى المبرد
- ٢٧ - الثاني : الصفة ليست إينا
- ٢٧ - الثالث : في غير الصفة والموصوف
- ٢٧ - (١) بين الجملتين
- ٢٨ - (٢) بين اسم الفاعل ومحموله
- ٢٨ - (٣) إذا كان ابن خيرا
- ٣٢ - (٤) تسكين المتحرك

- ٢٢ - الموضع القياسية
٢٣ - الموضع غير القياسية
٢٤ - وروده في القراءات
٢٥ - التسكين طبقة عربية
٢٦ - اضطراب رأى ابن جنى
٢٧ - أقسام التسكين
٢٨ - (٣) وصل همزة القطع
٢٩ - وروده ثُر ونظما
٣٠ - وروده في القراءات
٣١ - (٤) حذف العائد
٣٢ - وروده شرعاً ونثراً
٣٣ - مواضع استعمال «كل»
٣٤ - «كل» مضافة للضمير
٣٥ - «كل» مضافة للظاهر
٣٦ - «جميع» مثل جميع الأسماء
٣٧ - آراء في حذف العائد

تم بحمد الله في غرة ذي الحجة سنة ١٢٩٨